الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم تاريخ

الرقم التسلسلي : 2025/....
رقم التسجيل : 202035069408

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

مذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982 وقائعها وانعكاساتها

شعبة : تاريخ تخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

من إعداد الطالبة :
- تمار ليليا

تحت إشراف:
بن قبي عيسى

لجنة المناقشة

أ. فاروق جياب..... رئيسا
أ / د بن قبي عيسى..... مشرفا و مقررا
أ. عبد الحليم مرجي..... ممتحنا

السنة الجامعية: - 2025/2024م - 1447/1446هـ

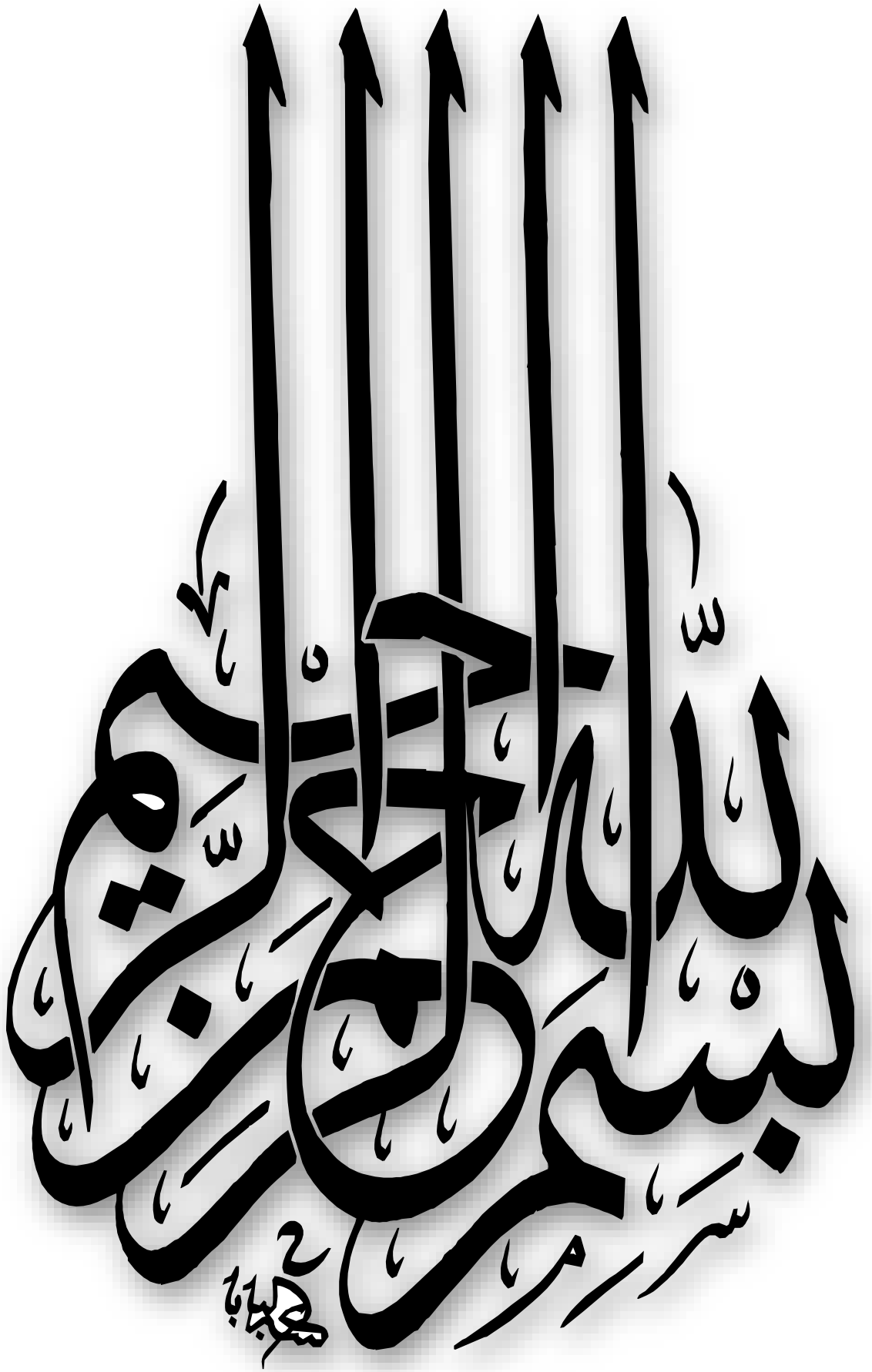
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (وكان فضل الله عليك عظيما)

ما ضاع جهد الأمس في يوم وسدى والله يجزي الحسن بالإحسان اللهم إني سعيت وإنك أحسنت في الجزاء فالحمد لله الذي بلغني ما أحب فيما أحب والحمد لله على البدء والختام. أهدي تخرجي وثمار جهدي إلى:

صاحب السيرة العطرة، من مهد لي طريق العلم، من أنار دربي بنور لا ينطفئ، من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز والدي الكريم تمار لخضر حفظه الله.

إلى من أفضلها على نفسي، إلى ملهمتي ومعلمتي الأولى، إلى من أبصرت بها طريق حياتي، إلى من كانت دعواتها تحيطني، إلى من بها أعلو وأرتكز، إلى داعمتي الأولى، إلى من حرصت على وصولي المراتب العليا، إلى القلب الحنون والمعطاء، والدتي الحبيبة قروج نسيمة حفظها الله.

إلى من عشت معهم أجمل لحظات حياتي، إلى من شهدوا معي متاعب الدراسة وسهرها اخوتي حفظهم الله.

إلى من هم قطعة من قلبي من منحاني المودة والتشجيع الدائم إلى نور بيتنا وجعل منزلهم الفردوس الأعلى جدي وجدتي أطال الله بعمرهما.

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره بتوفيقه لنا على إتمام هذا العمل وصلى وسلم على اشرف الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

واهتداءا بهذا الهدي النبوي اتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان الى الاستاذ الفاضل بن قبي عيسى على ما أمده لي من نصائح وتوجيهات وارشادات خلال اعداد هذه المذكرة منه تعلمت أن للنجاح قيمة ومعنى ومنك تعلمت كيف يكون التفاني والاخلاص في العمل اشكر كل الذين كانوا عونا لي في انجاز هذه المذكرة وزرع التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والافكار والمعلومات ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر كما اتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الافاضل أعضاء اللجنة العلمية الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة مذكرتي المتواضعة.

مقـــــــدمة

مقدمة

تُعد مجازر صبرا وشاتيلا التي وقعت في سبتمبر 1982 من أبشع الجرائم التي شهدها القرن العشرون، حيث استهدف آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا ببيروت عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان، جرت المذابح على مرأى القوات الإسرائيلية التي كانت تحاصر المنطقة، فيما تولّت ميليشيات مسلّحة تنفيذها، وقد خلّفت هذه المأساة الإنسانية صدمة عميقة في الوعي العربي والعالمي، وأثارت نقاشات حادة حول المسؤولية السياسية والقانونية، إضافة إلى انعكاساتها على القضية الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي.

وانطلاقا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتتناول المذبحة بعمق، ليس من زاوية السرد التاريخي للأحداث فحسب، وإنما عبر تحليل السياقات المحيطة بها، وتفكيك دوافعها، وتوثيق مجرياتها، والوقوف على آثارها وانعكاساتها السياسية والإنسانية.

إشكالية الدراسة

الإشكالية الرئيسية:

لم تكن مذبحة صبرا وشاتيلا عملا عشوائيا أو نتيجة حتمية لفوضى الحرب، بل كانت جريمة منظمة وقعت في منطقة جغرافية محددة، وتحت سيطرة عسكرية كاملة للجيش الإسرائيلي، وبعد حصول منظمة التحرير الفلسطينية على ضمانات دولية صريحة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بسلامة وأمن المخيمات وسكانها المدنيين بعد رحيل المقاتلين، هذا التناقض الصارخ بين الواقع على الأرض وبين الالتزامات الدولية يطرح الإشكالية المحورية لهذه الدراسة.

تتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى شكلت مجازر صبرا وشاتيلا حدثا مفصليا من حيث وقائعها وأثارها، في مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وما أبرز انعكاساتها السياسية والإنسانية والدولية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية المعقدة، ستسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية المترابطة:

- ما هي العوامل السياسية والاجتماعية والعسكرية التي شكلت الخلفية التاريخية للمجزرة، بدءا من الحرب الأهلية اللبنانية وانتهاءً بالاجتياح الإسرائيلي عام 1982؟
- من هي الجهة التي نفذت المجزرة بشكل مباشر؟ وما هي طبيعة الدور الذي لعبه الجيش الإسرائيلي، هل كان دور المتفرج، أم الشريك المتواطئ في الجريمة؟
- كيف وثقت شهادات الناجين والتقارير الإعلامية والحقوقية هذه الأحداث؟
- ما هي الانعكاسات المباشرة وبعيدة المدى للمجزرة على القضية الفلسطينية؟
- كيف كانت ردود الفعل الرسمية والشعبية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؟ وما هي النتائج التي تمخضت عنها لجان التحقيق، وخاصة "لجنة كاهان"؟

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع "مذبحة صبرا وشاتيلا" كمحور لهذه الدراسة نبع من مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تضافرت لتجعل من هذا البحث ضرورة علمية وواجباً إنسانياً.

أولاً: الأسباب الذاتية:

- ينبع دافعي الأساسي من اهتمام عميق بقضايا حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد المدنيين في أوقات النزاعات. إن مذبحة صبرا وشاتيلا تمثل نموذجاً صارخاً لانتهاك كافة المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية. لذا، وجدت في نفسي رغبة ملحة في البحث والتقصي

حول هذه الجريمة، ليس فقط من باب الفضول الأكاديمي، بل كالتزام شخصي بالمساهمة في توثيق الحقيقة وكشف المسؤوليات، إيماناً بأن الخطوة الأولى نحو تحقيق العدالة هي معرفة الحقيقة كاملة.

– توثيق وتحليل الأحداث المفصلية التي شكلت واقع المنطقة، إذ تعتبر مذبحة صبرا وشاتيلا إحدى هذه المحطات الحاسمة التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، فدراستها بعمق وموضوعية هي مساهمة متواضعة في كتابة تاريخنا، بعيداً عن الروايات المشوهة أو المنقوصة، وتقديم مادة علمية رصينة للأجيال القادمة.

ثانياً: الأسباب الموضوعية:

لا يمكن اعتبار هذه المجزرة حدثاً هامشياً، إنها تشكل ذروة مأساوية للاجتياح الإسرائيلي للبنان، ونقطة تحول في الحرب الأهلية اللبنانية، ولحظة كاشفة في مسار القضية الفلسطينية. إن فهم هذا الحدث هو مفتاح لفهم ديناميكيات الصراع في تلك الفترة وتأثيراتها الممتدة حتى اليوم.

على الرغم من مرور عقود على وقوعها، ما زالت العدالة غائبة، وما زال الجناة طلقاء. هذا الواقع يجعل من البحث في تفاصيلها وتحديد مسؤولياتها أمراً ضرورياً ومستمراً. ففي غياب العدالة القضائية، يصبح التوثيق التاريخي والأكاديمي شكلاً من أشكال المحاسبة المعنوية، وأداة لمنع النسيان وتزوير التاريخ.

لقد أتاحت المصادر المرفقة بهذه الدراسة، من وثائق وتقارير وشهادات، فرصة ثمينة للقيام بتحليل معمق وتركيب رواية متكاملة للأحداث. هذه المصادر، على تنوعها، تحتاج إلى دراسة نقدية ومقارنة لاستخلاص الحقائق وتقديم رؤية شاملة، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتحقيقه.

أهمية الموضوع

– تكتسب دراسة مذبحة صبرا وشاتيلا أهمية بالغة ومتعددة الأوجه، تتجاوز حدود كونها مجرد حدث تاريخي مضى، لتصبح قضية حية ذات أبعاد إنسانية وسياسية وقانونية وأكاديمية عميقة، وتكمن أهميتها في النقاط التالية:

– تمثل هذه الدراسة واجباً أخلاقياً وإنسانياً تجاه الضحايا الذين سقطوا غدراً. إن توثيق معاناتهم، وسرد قصصهم، وتخليد ذكراهم هو الحد الأدنى من الإنصاف الذي يمكن تقديمه لأرواحهم ولعائلاتهم التي ما زالت تبحث عن الحقيقة والعدالة. إن دراسة هذه المجزرة هي صرخة في وجه النسيان، وتأكيد على أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، وأن الذاكرة الجماعية يجب أن تظل حية لتمنع تكرار مثل هذه الفظائع. إنها تذكير دائم بقدسية الحياة البشرية وبشاعة الحروب التي تستهدف المدنيين العُزّل.

– تُعد المذبحة حدثاً مفصلياً كشف عن حقائق سياسية واستراتيجية خطيرة. فعلى الصعيد الإقليمي، فضحت الطبيعة الحقيقية لأهداف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، والتي تجاوزت المعلن عنها وهو "إبعاد خطر منظمة التحرير عن شمال إسرائيل"، لتصل إلى محاولة إعادة رسم الخارطة الديموغرافية والسياسية للبنان. كما كشفت عن عمق التحالفات بين إسرائيل وبعض الميليشيات اللبنانية، وأظهرت مدى استعداد هذه الأطراف لاستخدام العنف المفرط لتحقيق أهدافها السياسية. دولياً، وضعت المجزرة الولايات المتحدة الأمريكية، راعية اتفاق خروج المقاتلين الفلسطينيين، في موقف حرج للغاية، وكشفت عن فشل ضماناتها وعجزها أو عدم رغبتها في فرضها، مما ألقى بظلال من الشك على مصداقيتها كوسيط في المنطقة.

كما تطرح مذبحة صبرا وشاتيلا إشكاليات قانونية وحقوقية على أعلى المستويات. لقد صنفت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الجريمة بأنها "عمل من أعمال الإبادة الجماعية"، مما يضعها في إطار القانون الدولي الجنائي. إن دراسة وقائعها وتحديد المسؤوليات فيها يساهم في

إثراء النقاش حول مفاهيم جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، ومسؤولية القادة العسكريين والسياسيين.

لقد أثارت "لجنة كاهان" الإسرائيلية، رغم قصورها، مبدأ "المسؤولية غير المباشرة" للقادة العسكريين، وهو مفهوم قانوني يستحق الدراسة والتحليل. والأهم من ذلك، أن غياب المحاسبة الفعلية للمتورطين المباشرين وغير المباشرين في المذبحة حتى يومنا هذا، يجعل من دراستها قضية ملحة في مجال العدالة الدولية، وتجسيداً حياً لإشكالية الإفلات من العقاب التي تعاني منها المنظومة القانونية الدولية.

على الرغم من الكتابات العديدة التي تناولت المجزرة، إلا أن هناك حاجة ماسة ومستمرة لدراسات أكاديمية معمقة ورصينة تجمع بين التحليل التاريخي والسياق السياسي والقانوني. تساهم هذه الدراسة في سد فجوة في المكتبة العربية من خلال تقديم بحث متكامل وموثق يعتمد على مصادر متنوعة، ويقوم بتحليل نقدي للمعلومات المتاحة. إنها تسعى لتقديم رواية تاريخية متماسكة للأحداث، تفكك الأسباب، وتوضح التسلسل الزمني، وتستعرض النتائج، بعيداً عن السرد العاطفي أو التناول السطحي. وبذلك، تقدم هذه المذكرة مادة علمية يمكن أن تكون مرجعاً للباحثين والمهتمين والطلاب، وتساهم في بناء فهم أعمق وأكثر نضجاً لهذا الحدث المأساوي.

أهداف الدراسة

– انطلاقاً من الأهمية التي يكتسيها الموضوع، والأسباب التي دعت إلى اختياره، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة والواضحة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تهدف الدراسة إلى عدم التعامل مع المجزرة كحدث معزول، بل تسعى إلى وضعها في سياقها التاريخي والسياسي الصحيح، من خلال تحليل جذور الحرب الأهلية اللبنانية، وأسباب

وتداعيات الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وحصار بيروت، واتفاق خروج المقاتلين الفلسطينيين، باعتبارها جميعاً عوامل مهدت الطريق لوقوع الكارثة.

– تسعى الدراسة إلى تقديم سرد وصفي وتحليلي دقيق ومفصل لمجريات المجزرة على مدى الأيام الثلاثة التي وقعت فيها، معتمدة على الشهادات الحية للناجين، وتقارير الصحفيين، والوثائق الرسمية، وتقارير المنظمات الحقوقية، وذلك بهدف بناء رواية تاريخية متماسكة وموثوقة للأحداث.

– أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو تحديد المسؤوليات عن وقوع المجزرة وتوزيعها على مختلف الأطراف. ويشمل ذلك تحديد هوية المنفذين المباشرين (القوات اللبنانية)، وتحليل طبيعة ومدى تورط الجيش الإسرائيلي (المسؤولية المباشرة وغير المباشرة)، ودور القيادات السياسية والعسكرية في كل من لبنان وإسرائيل، بالإضافة إلى تقييم مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، في الإخفاق في توفير الحماية الموعودة للمدنيين.

– تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل الانعكاسات العميقة التي خلفتها المجزرة على كافة الأصعدة: الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، كما تسعى إلى دراسة ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية، وتقييم مدى فاعليتها وتأثيرها على مسار الأحداث اللاحقة.

– وتهدف هذه الدراسة في غايتها النهائية إلى أن تكون مساهمة علمية في حفظ الذاكرة الجماعية الفلسطينية واللبنانية والعربية، وتخليد ذكرى الضحايا، وتقديم مادة مرجعية للباحثين والمهتمين، وتأكيد حقيقة أن السلام العادل والمستدام لا يمكن أن يبنى على تجاهل الجرائم وتغييب العدالة.

صعوبات الدراسة

خلال إعداد هذه الدراسة، واجهنا مجموعة من الصعوبات والتحديات التي فرضتها طبيعة الموضـوع وحسـاسـيته، والتي كان لا بد من التعامل معها بحذر وموضـوعية، ومن أبرز هذه الصعوبات:

– إن موضوعاً كمذبحة صبرا وشاتيلا يقع في قلب صراع متعدد الأطراف، ولكل طرف روايته الخاصـة التي تخدم أجندته السـياسـية. فالمصـادر الإسـرائيلية غالباً ما تميل إلى التقليل من مسـؤوليتها، بينما تركز المصـادر الفلسـطينية واللبنانية على إبراز حجم المأسـاة وتحديد المسؤوليات. هذا التباين في الروايات فرض على الباحث ضـرورة اتباع منهج نقدي صـارم في التعامل مع المصـادر، ومقارنتها ببعضـها البعض، والبحث عن التقاطعات ونقاط الاتفاق بينها للوصول إلى أقرب صورة ممكنة للحقيقة.

– على الرغم من توفر كم كبير من المعلومات، إلا أن بعض الوثائق الأساسية، خاصـة تلك المتعلقة بالمداولات العسكرية والاسـتخباراتية الإسـرائيلية والأمريكية، ما زالت سـرية أو يصـعب الوصـول إليها. هذا الأمر يضـع قيوداً على قدرة الباحث في تكوين صـورة كاملة عن عمليات صنع القرار التي أدت إلى وقوع المجزرة، مما استدعى الاعتماد على المصادر المتاحة والتحليل النقدي لتصريحات المسؤولين وتقارير اللجان الرسمية لسد هذه الثغرات قدر الإمكان.

– إن الغوص في تفاصـيل مذبحة بهذه البشـاعة، والاطلاع على شـهادات الناجين، ومشـاهدة الصـور والتقارير المصـورة، يمثل عبئاً نفسـياً كبيراً على الباحث. لقد كان من الصـعب الحفاظ على المسـافة الأكاديمية المطلوبة دون التأثر بحجم المعاناة الإنسـانية. تطلب هذا الأمر جهداً إضـافياً للموازنة بين التعاطف الإنسـاني الضـروري لفهم عمق المأسـاة، وبين الموضـوعية والصرامة العلمية اللازمة لتحليل الأحداث بشكل رصين.

– تقع المعلومات المتعلقة بالمجزرة في مصـادر متنوعة ومشـتتة، بين كتب تاريخية، ورسـائل جامعية، ومقالات صحفية، وتقارير حقوقية، ووثائق رسمية، ومذكرات شخصية. لقد تطلب جمع هذه المادة وتصنيفها وتحليلها جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، خاصة في ظل الحاجة إلى ترجمة بعض المصادر من لغات أجنبية لضمان تكامل الرؤية.

خطة البحث

للإجابة على إشـكالية الدراسـة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد خطة بحث منهجية ومنظمة، تقوم على تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وفصلين رئيسيين، وكل فصل مقسم إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية للمجزرة

يتناول هذا الفصـل السـياق التاريخي والسـياسـي الذي أدى إلى وقوع المجزرة، ويعتبر بمثابة مدخل أساسي لفهم جذور الكارثة. وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية:

أولاً: أسبابها :يستعرض هذا القسم الأسباب العميقة لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، مع التركيز على هشاشة النظام السياسي الطائفي، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتأثيرات الصراعات الإقليمية.

ثانياً: وضـعية الفلسـطينيين في لبنان :يحلل هذا القسم وضـع اللاجئين الفلسـطينيين، وتطور المقاومة الفلسطينية المسلحة على الأراضـي اللبنانية، وتأثير "اتفاق القاهرة"، والانقسـام اللبناني الداخلي حول هذا الوجود.

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982

أولاً: أسبابه ومساره :يناقش هذا القسم الأسباب الحقيقية والذرائع المعلنة للاجتياح الإسرائيلي، ويعرض المسار العسكري للعملية وتوغل القوات الإسرائيلية في العمق اللبناني.

ثانياً: حصار بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية :يركز هذا القسم على وقائع حصار بيروت الغربية، والمفاوضات الدولية التي قادها فيليب حبيب، والاتفاق الذي أفضى إلى خروج المقاتلين الفلسطينيين، والضمانات الدولية التي قُدمت لحماية المدنيين.

الفصل الأول: وقائع مجزرة صبرا وشاتيلا

يخصص هذا الفصل لتوثيق وتحليل وقائع المجزرة نفسها، معتمداً على الشهادات والتقارير الميدانية. وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمخيم صبرا وشاتيلا

أولاً: الموقع الجغرافي :يقدم هذا القسم وصفاً جغرافياً دقيقاً لموقعي مخيم صبرا وحي شاتيلا وتداخلهما في الضاحية الجنوبية لبيروت.

ثانياً: التركيبة السكانية :يستعرض هذا القسم الطبيعة الديموغرافية لسكان المخيمين، مبيناً أنهما كانا يضمان خليطاً من الفلسطينيين واللبنانيين وجنسيات أخرى.

ثالثاً: الأوضاع الأمنية والمعيشية في المخيم قبل المجزرة :يصف هذا القسم حالة المخيمين بعد خروج المقاتلين، مؤكداً على طابعهما المدني الكامل وغياب أي وجود عسكري فيهما، مما يبرز الطبيعة الإجرامية لما حدث لاحقاً.

المبحث الثاني: مجريات المجزرة وأحداثها

أولاً: دافع المجزرة :يحلل هذا القسم الذريعة المباشرة (اغتيال بشير الجميل) والدوافع الحقيقية (الانتقام والإرهاب والتطهير العرقي) التي أدت إلى اتخاذ قرار تنفيذ المجزرة.

ثانياً: وقائع المجزرة + الشهادات الحية :يقدم هذا القسم سرداً زمنياً مفصلاً للأحداث الدامية التي وقعت على مدى 43 ساعة، مدعماً بشهادات حية وموثقة من ناجين وأطباء وصحفيين، لتكوين صورة حية ومؤلمة لما جرى.

ثالثاً: مخلفات المجزرة :يستعرض هذا القسم النتائج المباشرة للمجزرة، من حيث أعداد الضحايا، وحجم الدمار، والمقابر الجماعية، والمشـــاهد المروعة التي تكشـــفت للعالم صـــبيحة يوم 18 سبتمبر 1982.

الفصل الثاني: انعكاسات المجزرة وردود الفعل

يتناول هذا الفصـــل الأخير الآثار والتداعيات التي خلفتها المجزرة، وردود الفعل التي أثارتها على كافة المستويات. وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: انعكاسات المجزرة

آثار الكارثة :يحلل هذا القسم الانعكاسات العميقة للمجزرة على الصعيد الإنساني، والفلسطيني، واللبناني، والإســرائيلي، مبيناً كيف أثرت على مســار الصــراع وعلى نفســية وهوية الأطراف المعنية.

المبحث الثاني: المواقف وردود الفعل من المجزرة

أولاً: المواقف المحلية :يســتعرض هذا القســم مواقف الأطراف اللبنانية المختلفة من المجزرة، بدءاً من المنفذين المباشرين، مروراً بالحكومة اللبنانية، وانتهاءً بالقوى الوطنية والإسلامية.

ثانياً: المواقف الإقليمية :يناقش هذا القســم ردود الفعل الرســمية والشــعبية في العالم العربي، ويقيم مدى تأثيرها على مجريات الأحداث.

ثالثاً: المواقف الدولية :يحلل هذا القسم مواقف القوى الدولية الكبرى، وخاصة فرنسا وموسكو، ونتائج لجنة التحقيق الإسـرائيلية "كاهان"، ويقيم الأثر الفعلي لهذه المواقف على صـعيد تحقيق العدالة والمحاسبة.

وتقدم الخاتمة ملخصـاً لأهم النتائج التي توصـلت إليها الدراسـة، وتجيب بشـكل مباشـر وموجز على إشـكالية البحث وأسـئلته الفرعية، وتختتم بتقديم رؤية شـاملة حول أهمية تذكر هذه المجزرة واستخلاص العبر منها.

المدخل التمهيدي

تمهيد

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: أسباب الحرب الأهلية

ثانياً: وضعية الفلسطينيين في لبنان

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982

أولاً: أسباب الاجتياح ومساره

ثانياً: حصار بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية

خلاصة الفصل

تمهيد

لم تكن مذبحة صـبرا وشـاتيلا حدثاً معزولاً، بل كانت الذروة الدموية لسـلسـلة طويلة من الصـراعات والأزمات التي شـهدها لبنان والمنطقة، ولفهم أبعاد هذه المأساة، لا بد من العودة إلى جذورها التي تكمن في عاملين رئيسـيين: الطبيعة المعقدة للحرب الأهلية اللبنانية، والحدث الذي فجّر الأوضاع بشكل نهائي وهو الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية

اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في 13 أبريل 1975، واستمرت قرابة خمسة عشر عاماً، تاركة وراءها دماراً هائلاً ومجتمعاً منقسماً. وقد شكلت هذه الحرب البيئة الحاضنة التي نمت فيها بذور الكراهية والانتقام، والتي أفضت في النهاية إلى فظائع مثل مجزرة صبرا وشاتيلا.

أولاً: أسباب الحرب الأهلية

لم تكن الحرب الأهلية وليدة سبب واحد، بل نتاج تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية.

الأسباب الداخلية:

النظام الطائفي :يُعتبر "الميثاق الوطني" لعام 1943، الذي وزع السلطات على أساس طائفي (رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الوزراء للسنة، ورئاسة البرلمان للشيعة)، السبب الجذري للخلل في بنية الدولة اللبنانية.

–رغم أن لبنان اعتمد نظام التعددية الحزبية المطلقة منذ وقت مبكر من مطلع القرن العشرين وتكرس بعد الاستقلال بنص دستوري عام 1943، فقد جاء في المادة 13 من الدستور : "حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون". فإن الحياة الحزبية بمفهومها الشامل غائبة في لبنان، وما يسمى حزبا غالبا ما يمثل تجمعا أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلى الصيغة الحزبية التعددية المطلقة التي لا تمنع أي اتجاه من التعبير عن نفسه في شكل حزبي.[1]

[1] لبنى بهولي، المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي، مجلة القانون: المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص 344.

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي :

تركزت التنمية والثروة في بيروت والمناطق المسيحية بشكل عام، بينما عانت المناطق الجنوبية والبقاع، ذات الغالبية الشيعية، من الإهمال والفقر، وخلق هذا التفاوت شرخاً طبقياً عميقاً تغذى من الانقسام الطائفي[21].

الهوية والانتماء :انقسم اللبنانيون حول هوية بلدهم؛ فبينما رأى قسم من المسيحيين، وخاصة الموارنة، في لبنان وطناً ذا وجه فينيقي متوسطي متمايز عن محيطه العربي، رأى المسلمون أن لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. هذا الانقسام انعكس على المواقف من القضايا الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية.

الأسباب الخارجية:

الوجود الفلسطيني المسلح :بعد الوجود الفلسطيني في لبنان فرضته ظروف النكبة عام 1948، ولم يكن خياراً فلسطينياً، والفلسطيني عاش في لبنان ظروفاً صعبة في إطار المخيمات، محكوماً بالقوانين المفروضة عليه من قبل السلطات اللبنانية، وقد امضى المدة التي سبقت نكسة الخامس من حزيران عام 1967، وهو يلملم جراحه ساعياً للبحث عن الهوية الوطنية لأن حياة المخيمات مذلة له ومحبطة لطموحاته وتطلعاته، إلا أن كل الظروف القاهرة لم تتمكن من قتل الروح الوطنية في نفوس الفلسطينيين وإنما بقيت عميقاً في وجدان كل فلسطيني، وبقى همه الأساس أن يؤكد حضوره السياسي والوطني، كانت الانطلاقة الأولى للثورة الفلسطينية عام 1965 ، ثم انطلاقتها الثانية عام 1967، مثلا أصيلاً عن انتماء شعب فلسطين، واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية

[1] آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى مجازر المخيمات الفلسطينية، المكتبة الدولية، بيروت: المكتبة الدولية، 2006، ص 9.

[2] إيلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1983، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، 2013، ص 21.

أن تشكل الإطار الوطني الفلسطيني ونضالاته، وباتت هي الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب المجاهد.[1]

التدخلات الإقليمية والدولية :أصبح لبنان ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية. فالعراق وسوريا وليبيا ومصر وغيرها من الدول كانت تدعم أطرافاً مختلفة في الساحة اللبنانية، مما أدى إلى تأجيج الصراع. كما كان للموقف الأمريكي الداعم للأطراف اليمينية، والتوجهات السوفيتية الداعمة لليسار، دور في تعقيد المشهد [2]

ثانياً: وضعية الفلسطينيين في لبنان

كان الوجود الفلسطيني في لبنان مركباً وذا وجهين: وجه اللاجئ المدني الذي يعيش في ظروف بائسة في المخيمات، ووجه المقاتل العسكري الذي حمل السلاح لتحرير وطنه.

الفلسطينيون كلاجئين مدنيين:

عاش مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات مكتظة تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية. كانوا محرومين من معظم الحقوق المدنية والاجتماعية، وممنوعين من العمل في عشرات المهن. هذه الظروف المعيشية الصعبة جعلت منهم بيئة خصبة للتجنيد في صفوف الفصائل الفلسطينية، وزادت من شعورهم بالظلم، مما جعلهم ينظرون إلى الكفاح المسلح على أنه طريق الخلاص الوحيد.

المقاومة الفلسطينية العسكرية:

بموجب "اتفاق القاهرة" عام 1969، الذي وُقع بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير، تم تنظيم الوجود المسلح الفلسطيني، مما منحه شرعية للعمل العسكري انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

[1] محمد سكير الشمري، اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وموقف القوى السياسية اللبنانية من الاتفاق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 12، 2022، غزة، فلسطين، ص 103.

[2] إيلين مطر محمد السعيد، مرجع سابق، ص 72.

هذا الاتفاق، الذي اعتبرته القوى المسيحية تنازلاً عن السيادة، حوّل جنوب لبنان إلى ساحة مواجهة مفتوحة مع إسرائيل، وعرّض القرى اللبنانية لغارات انتقامية إسرائيلية مستمرة. كانت المخيمات، مثل صبرا وشاتيلا وتل الزعتر، بمثابة قلاع عسكرية للمنظمة، وهو ما جعلها هدفاً رئيسياً للقوى المناهضة لها، سواء كانت لبنانية أو إسرائيلية[1].

[1] آلان مينارغ، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982

في 6 يونيو 1982، أطلقت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق لاجتياح لبنان، أطلقت عليها اسم "عملية سلامة الجليل". كان هذا الاجتياح نقطة التحول التي قادت مباشرة إلى حصار بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا.

أولاً: أسباب الاجتياح ومساره

الأسباب المعلنة والخفية:

الذريعة المعلنة :كانت الذريعة المباشرة للاجتياح هي محاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن، شلومو أرغوف، في 3 يونيو 1982، على يد منظمة "أبو نضال" المنشقة عن حركة فتح. ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مسؤولة عن الهجوم، استغلتها حكومة مناحيم بيغن وأرييل شارون كغطاء لتنفيذ خطة كانت مُعدة سلفاً [1].

الأهداف الحقيقية :كانت الأهداف الإسرائيلية أعمق بكثير:

القضاء على منظمة التحرير :الهدف الرئيسي كان تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية للمنظمة في لبنان، وإنهاء وجودها كقوة مؤثرة.

تنصيب حكومة حليفة :سعت إسرائيل إلى تنصيب حليفها بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية (الكتائب)، رئيساً للجمهورية، لتوقيع معاهدة سلام معه تضمن أمن حدودها الشمالية وتدمج لبنان في فلك النفوذ الإسرائيلي.

إخراج القوات السورية :كان إضعاف الوجود السوري في لبنان وإجباره على الانسحاب هدفاً استراتيجياً آخر لإسرائيل. [2]

---

[1] https://democraticac.de/?p=80720. 15 تاريخ الاطلاع: 2025/05/15 على الساعة 12:

[2] إيلين مطر محمد السعيد، مرجع سابق، ص 193.

مسار الاجتياح:

تقدمت القوات الإسرائيلية بسرعة داخل الأراضي اللبنانية على عدة محاور. واجهت مقاومة من الفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ووقعت صدامات مع الجيش السوري في البقاع. خلال أيام قليلة، وصلت القوات الإسرائيلية إلى مشارف بيروت، وبدأت بتطويق القسم الغربي من العاصمة، حيث كان يتركز المقر الرئيسي لمنظمة التحرير وآلاف من مقاتليها[1].

ثانياً: حصار بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية

بدأ حصار بيروت الغربية في منتصف يونيو 1982 واستمر لأكثر من شهرين. كان حصاراً وحشياً شمل قصفاً جوياً وبحرياً ومدفعياً مكثفاً استهدف الأحياء السكنية والمستشفيات، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا المدنيين.

مفاوضات فيليب حبيب:

قاد الدبلوماسي الأمريكي فيليب حبيب مفاوضات صيف 1982 أثناء حصار بيروت، بهدف إنهاء المواجهة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

توصلت جهوده إلى اتفاق قضى بخروج مقاتلي المنظمة من بيروت نحو دول عربية، مقابل ضمانات دولية بحماية المدنيين.

أُشرف على العملية قوة متعددة الجنسيات (أمريكا، فرنسا، إيطاليا)، وانسحب المقاتلون فعليًا مطلع سبتمبر 1982.

لكن سرعان ما انهارت الضمانات، مما مهد الطريق لوقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بعد أيام قليلة.[2]

[1] آلان مينارغ، مرجع سابق، ص 236.

[2] زكريا الشيخ، صبرا وشاتيلا ، مقاومة المذبحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 1، 1984، ص 57.

خروج المقاتلين ورفع الضمانات:

بدأ خروج مقاتلي منظمة التحرير في 21 أغسطس 1982 وانتهى في بداية سبتمبر، وبمجرد اكتمال الانسحاب، غادرت القوة متعددة الجنسيات بيروت في 10 سبتمبر، أي قبل الموعد الذي كان متفقاً عليه، تاركة المخيمات وسكانها المدنيين العزل بلا أي حماية دولية. هذا الانسحاب المبكر للقوات الدولية ترك فراغاً أمنياً خطيراً استغلته إسرائيل وحلفاؤها لاحقاً[1].

اغتيال بشير الجميل:

في 14 سبتمبر 1982، وبعد أقل من شهر على انتخابه رئيساً للجمهورية وقبل أيام من تسلمه منصبه رسمياً، تم اغتيال بشير الجميل في تفجير استهدف مقر حزب الكتائب. كان اغتياله بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل المجزرة، حيث وفر للقوات الإسرائيلية والمليشيات المسيحية الذريعة للانتقام، وأعطى الضوء الأخضر لدخول المخيمات بحجة "تطهيرها من الإرهابيين"[2] الذين زُعم أنهم مسؤولون عن الاغتيال[3].

وهكذا، أصبحت كل الظروف مهيأة لوقوع الكارثة: مخيمات مليئة بالمدنيين العزل، ومقاتلون فلسطينيون قد رحلوا، وضمانات دولية قد تبخرت، وجيش احتلال يطوق المكان، ومليشيات حليفة متعطشة للدماء تبحث عن ثأر، وذريعة "مثالية" للانتقام.

[1] آلان مينارغ، مرجع سابق، ص 292.

[2] إيلين مطر محمد السعيد، مرجع سابق، ص 208.

[3] آلان مينارغ، مرجع سابق، ص 398.

خلاصة الفصل

بناءا على ما قدم يتضح أن مجزرة صبرا وشاتيلا لم تكن حدثاً مفاجئاً أو معزولاً، بل كانت النتيجة الحتمية والذروة الدموية لسياق تاريخي معقد، لقد تم تمهيد الطريق لوقوعها عبر عاملين رئيسيين هما الحرب الأهلية اللبنانية (1975) التي خلقت بيئة مشحونة بالكراهية والانقسام، غذّاها النظام السياسي الطائفي، والتفاوت الاقتصادي، والجدل حول الهوية. وقد أدى الوجود الفلسطيني المسلح، الذي تحول إلى ما يشبه "دولة داخل دولة"، إلى تعميق الصراع وجعل المخيمات الفلسطينية هدفاً عسكرياً وسياسياً للقوى المناهضة له.

والاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982) الذي كان بمثابة العامل المباشر والمُفجِّر للكارثة. فبعد حصار بيروت، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بخروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية مقابل ضمانات دولية بحماية المدنيين في المخيمات.

إلا أن سلسلة من الأحداث المتتالية حسمت وقوع المأساة أولاً، الانسحاب المبكر للقوة الدولية متعددة الجنسيات، مما ترك المدنيين بلا حماية. ثانياً، اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، حليف إسرائيل، مما وفر الذريعة المثالية للانتقام.

وهكذا نخلص في هذا الفصل إلى أن المجزرة كانت تتويجاً لتلك الظروف التي هُيئت بعناية: مخيمات مليئة بالمدنيين العزل، وجيش احتلال يطوق المكان ويوفر الغطاء، ومليشيات حليفة متعطشة للدماء تبحث عن ثأر.

الفصل الأول

وقائع مجزرة صبرا وشاتيلا

- المبحث الأوّلً: التعريف بمخيم صبرا وشاتيلا
- المبحث الثاني: مجريات المجزرة وأحداثها

تمهيد

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا، التي وقعت أحداثها الدامية بين 16 و 18 سبتمبر 1982، مجرد حادث عرضي في الحرب الأهلية اللبنانية أو الاجتياح الإسرائيلي. بل كانت، كما ستوضح صفحات هذا الفصل، عملية مخططة ومنظمة، ونتاجًا مباشرًا لتحالفات سياسية وعسكرية، وتواطؤ دولي، وحقد طائفي متجذر. لقد شكلت هذه المجزرة نقطة تحول مفصلية، ليس فقط في مسار القضية الفلسطينية والوضع اللبناني، بل وفي ضمير العالم أجمع.

يهدف هذا الفصل إلى تفكيك وقائع هذه الجريمة، بدءاً بالتعريف بالمكان الذي شهدها – مخيم صبرا وشاتيلا [1]– بتركيبته الجغرافية والسكانية وظروفه المعيشية والأمنية الهشة التي جعلته هدفاً سهلاً.

ثم ينتقل الفصل إلى قلب الحدث، ليسرد التسلسل الزمني للمجزرة، ويحلل دوافعها الظاهرة والباطنة، ويستعرض شهادات حية من ناجين وشهود عيان نقلوا للعالم صورة الرعب التي عاشها سكان المخيمين على مدى ثلاثة أيام.

ويوثق الفصل المخلفات المباشرة للمجزرة، من حجم الخسائر البشرية والمادية، إلى الأثر النفسي العميق الذي تركته في نفوس الناجين والأمة بأسرها.

[1] مخيم للاجئين الفلسطينيين وحي شعبي مجاور له يقعان في الضاحية الجنوبية لبيروت. كانا مسرح الجريمة وموقع المجزرة التي وقعت بين 16 و 18 سبتمبر 1982

المبحث الأول: التعريف بمخيم صبرا وشاتيلا

أولاً: الموقع الجغرافي

إن اسمي "صبرا وشاتيلا" غالباً ما يُذكران معاً، وكأنهما يشيران إلى كيان جغرافي واحد وموحد، وهو أمر شائع لكنه غير دقيق في جوهره. ففي الحقيقة، نحن نتحدث عن منطقتين متجاورتين، لكل منهما تاريخها وخصائصها، وهما "مخيم شاتيلا" و"حي صبرا". وقد أدى التلاصق الجغرافي الشديد بينهما إلى اندماجهما في الوعي العام، ليصبحا رمزاً لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً بعد الأحداث المأساوية التي وقعت فيهما[1].

إن الفهم الدقيق لطبيعة هذين المكانين يتطلب فك الارتباط الاسمي الشائع بينهما، والتعمق في دراسة كل منهما على حدة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي أدت إلى هذا التداخل. فمخيم شاتيلا، بصفته مخيماً رسمياً للاجئين، له تاريخه المرتبط مباشرة بالنكبة الفلسطينية وتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). أما حي صبرا، فهو منطقة سكنية وتجارية نشأت وتطورت بشكل مختلف، وإن كانت قد تأثرت بشكل كبير بوجود المخيم بجوارها[2].

إن الخلط بين الاسمين ليس مجرد خطأ جغرافي، بل إنه يخفي وراءه تفاصيل دقيقة تتعلق بالملكية العقارية، والتركيبة السكانية، والتطور العمراني لكل من المنطقتين. ففي حين أن أرض مخيم شاتيلا تعود في معظمها إلى عقارات مؤجرة من قبل الأونروا، فإن ملكية الأراضي في حي صبرا تعود إلى عائلات لبنانية بيروتية. هذا الاختلاف الجوهري في الملكية أثر بشكل كبير على طبيعة الحياة والتطور في كل من المنطقتين.

---

[1] رشيد الخالدي، تحت الحصار: قرار منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1986، ص 24.

[2] انظر الملحق رقم 1

يقع مخيم شاتيلا في موقع استراتيجي على الأطراف الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت. ويحده من جهة الغرب المدينة الرياضية، ويمتد إدارياً ليتبع محافظة جبل لبنان. يبدأ المخيم من تفرع الشارع المعروف باسم شارع عبد الله صعب، الذي ينحدر من بلدة الشويفات. ومن المثير للاهتمام أن المنطقة كانت تُعرف قديماً باسم "البرازيل"، وهو اسم كان يُطلق على حاشية شاتيلا، ومع مرور الزمن، تبنى المخيم اسم "شاتيلا" بشكل رسمي.

وقد شهدت تسمية المخيم جدلاً في بداياته، حيث رفض بعض السكان إطلاق اسم "مخيم المجاهدين" عليه. وفي نهاية المطاف، تم اعتماد اسم "مخيم شاتيلا" بشكل رسمي من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وتحدد الوكالة الموقع الجغرافي للمخيم بأسماء وشخصيات ساهمت في تأسيسه، مثل عبد شمس وحامد وجاب يابسة[1].

أما حدود المخيم، فتمتد لتحيط بمدرسة أريحا بمحاذاة حي فرحات من جهة الشرق، وحي بريشة وأريحا وصيدا من جهة الشمال، والحي العربي والمدينة الرياضية من جهة الغرب، وصولاً إلى شارع صبري حمادة في منطقة الغرب جنوباً.

في عام 1969، بلغت مساحة المخيم حوالي 39 دونماً، وبدأ بعدها بالتوسع بشكل تدريجي ليشمل أجزاء من الحي العربي والمناطق المجاورة له. وتعود ملكية أرض المخيم في جزء كبير منها إلى عقارات قامت وكالة الأونروا باستئجارها لمدة 99 عاماً، بهدف تقديم خدمات الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين. أما القسم الآخر من أرض المخيم، فتعود ملكيته إلى عائلات لبنانية معروفة مثل عائلتي الحريري والداعوق[2].

[1] محمود عبد الله كلم، مخيم شاتيلا لحن الجراح والكفاح، المنظمة الفلسطينية لحق العودة ثابت، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2008، ص 24.

[2] رشيد الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24- 25.

على عكس مخيم شاتيلا، يُعتبر حي صبرا منطقة سكنية وتجارية تعود ملكيتها في الأساس إلى عائلات لبنانية بيروتية. تبلغ مساحة منطقة صبرا حوالي 39 دونماً، أي ما يعادل مساحة مخيم شاتيلا تقريباً. وقد ظل حي صبرا لسنوات طويلة عبارة عن شارع تجاري طويل ومزدحم، يخدم سكان المنطقة والمناطق المجاورة.

يقع مخيما صبرا وشاتيلا في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، وهي منطقة كانت تُعرف تاريخياً باسم "غبيري"[1] لم يكن الموقع محض صدفة، بل كان نتيجة لعملية نزوح الفلسطينيين عام 1948 (النكبة).

حيث أُنشئ مخيم شاتيلا رسميًا من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)[2] بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي عام 1949 على مساحة صغيرة لا تتجاوز الكيلومتر المربع الواحد، لاستيعاب مئات العائلات التي هُجّرت من قرى ومدن الجليل في شمال فلسطين [3]

أما حي "صبرا"، فلم يكن مخيماً بالمعنى الرسمي، بل هو حي شعبي فقير نشأ وتوسع بشكل عفوي بجوار مخيم شاتيلا. كان اسمه يعود إلى عائلة "صبرا" [4]اللبنانية التي كانت تمتلك جزءاً كبيراً من أراضي المنطقة. مع مرور الوقت، وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين والنازحين اللبنانيين من الجنوب بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، تداخل المخيم والحي وأصبحا وحدة جغرافية وسكانية واحدة، يصعب الفصل بينهما، ليُعرفا معاً باسم "مخيمي صبرا وشاتيلا[5]."

اكتسب هذا الموقع أهمية استراتيجية كبرى لعدة أسباب:

[1] الاسم التاريخي للمنطقة التي يقع فيها مخيما صبرا وشاتيلا.

[2] الوكالة الأممية المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين، والتي أنشأت مخيم شاتيلا رسمياً عام 1949.

[3] Bayan Nuwayhed al-Hout, Sabra and Shatila: September 1982 (London: Pluto Press, 2004), pp. 15-22.

[4] عائلة لبنانية كانت تمتلك الأراضي التي نشأ عليها "حي صبرا"، وسُمي الحي نسبة إليها.

[5] Robert Fisk, Pity the Nation: Lebanon at War (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 358.

يقع المخيمان على المدخل الجنوبي لبيروت، مما جعلهما نقطة تحكم حيوية في الوصول إلى بيروت الغربية.

كان المخيمان محاطين بشبكة من الطرق الرئيسية، بما في ذلك الطريق المؤدي إلى مطار بيروت الدولي، مما منحهما أهمية لوجستية وعسكرية.

بعد اتفاق القاهرة عام 1969، الذي شرعن العمل الفدائي الفلسطيني المسلح في لبنان، تحول المخيمان، كغيرهما من المخيمات، إلى "عاصمة" للشتات الفلسطيني، حيث مقرات الفصائل والمكاتب السياسية والمؤسسات الاجتماعية.

هذا الموقع الاستراتيجي، الذي كان مصدر قوة للوجود الفلسطيني، تحول إلى نقطة ضعفه القاتلة بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، حيث أصبح محاصراً ومعزولاً وسهل الاستهداف.

ثانياً: التركيبة السكانية

كان حي صبرا، بالإضافة إلى شارع المطار الرئيسي المجاور له، يتميز بتنوع سكانه. فقد كان يقطنه غالبية من اللبنانيين والفلسطينيين، بالإضافة إلى جنسيات عربية أخرى مثل السوريين والمصريين والأردنيين وغيرهم [1] هذا التنوع السكاني أضفى على المنطقة طابعاً خاصاً، وجعلها مركزاً للتفاعل الاجتماعي والثقافي بين مختلف الجنسيات.

مع مرور الوقت، ونتيجة للأحداث السياسية والأمنية التي شهدها لبنان، بدأ التحول الديموغرافي يطرأ على المنطقة. فقد ازداد عدد السكان الفلسطينيين بشكل ملحوظ، ليصبحوا الفئة السكانية الأكبر. هذا التحول كان نتيجة لعدة عوامل، منها القرب الجغرافي من مخيم

[1] بيان نويهض، مرجع سبق ذكره، ص 70.

شاتيلا، والظروف الاقتصادية الصعبة التي دفعت بالعديد من العائلات الفلسطينية إلى البحث عن سكن بأسعار معقولة في المناطق المجاورة للمخيمات.

إن هذا التداخل السكاني بين حي صبرا ومخيم شاتيلا هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الربط بينهما في الوعي العام، وجعل من الصعب الفصل بينهما في كثير من الأحيان.

ولعبت المؤسسات التعليمية دوراً هاماً في حياة سكان مخيم شاتيلا والمناطق المجاورة له. فقد كانت المحلات التجارية والمؤسسات التعليمية تنتشر على جانبي الشارع الرئيسي العام، مقابل مدرسة الراهبات الخاصة. وعلى مقربة من هذا الشارع، كان هناك شارع جانبي آخر يؤدي إلى مدرسة حكومية للبنات، تأسست بفضل تبرعات من أهالي الخير، وعرفت فيما بعد باسم "مدرسة الجعفري[1]."

وإلى جانب هذه المدارس، قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتأسيس مدارس خاصة باللاجئين الفلسطينيين على أرض المخيم. ومن أبرز هذه المدارس، "مدرسة الجليل" المخصصة للبنات، و"مدرسة يافا" المخصصة للبنين. وقد ساهمت هذه المدارس في توفير التعليم الأساسي لأبناء اللاجئين، ولعبت دوراً محورياً في الحفاظ على هويتهم وثقافتهم.

أما عن التركيبة السكانية داخل المخيم، فقد شهدت تحولات كبيرة عبر الزمن. في البداية، كان سكان المخيم يتألفون من خليط من الجنسيات، مع أغلبية لبنانية. ولكن مع مرور الوقت، تحول المخيم ليصبح ذا غالبية فلسطينية ساحقة. وقد وصل عدد سكان المخيم في إحدى الفترات إلى حوالي 50 ألف نسمة.

[1] بيان نويهض، صبرا وشاتيلا: سبتمبر 1982، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص 71.

وقد عانى سكان المخيم من ظروف معيشية قاسية، تمثلت في الكثافة السكانية العالية، حيث كانت تسكن أحياناً 20 عائلة في غرفة واحدة باردة. كما أدت الظروف الصعبة والحصار إلى تدهور الأوضاع الصحية، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد المصابين بالأمراض، ليصل إلى 100 حالة خلال شهر واحد فقط 1 هذه الظروف المأساوية جعلت من سكان المخيم، وغالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين، الفئة الأكثر تعرضاً للموت الجماعي في الأحداث التي شهدتها المنطقة.

كانت الديموغرافيا في صبرا وشاتيلا خليطاً معقداً يعكس واقع لبنان ككل. لم يكن السكان يقتصرون على الفلسطينيين المسجلين كلاجئين لدى الأونروا، بل ضموا شرائح متنوعة:

اللاجئون الفلسطينيون :شكلوا الغالبية العظمى من السكان. كانوا ينحدرون من قرى ومدن مختلفة في شمال فلسطين، مثل عمقا، والزيب، والصفصاف، وحيفا. حملوا معهم ذاكرة الأرض وتراثها، وكانوا يعيشون على حلم العودة الذي عززته منظمة التحرير الفلسطينية. كان منهم المسجلون رسمياً لدى الأونروا، وآخرون غير مسجلين[2].

اللبنانيون :كانت هناك أعداد كبيرة من المواطنين اللبنانيين، معظمهم من الطائفة الشيعية، الذين نزحوا من قراهم في جنوب لبنان والبقاع بسبب الإهمال الحكومي والاعتداءات الإسرائيلية. وجد هؤلاء في الأحياء الفقيرة المحيطة بالمخيم سكناً رخيصاً ومجتمعاً يتشاركون معه المعاناة الطبقية والاجتماعية. هذا التداخل خلق علاقات مصاهرة وجيرة قوية بين الفلسطينيين واللبنانيين الفقراء[3].

[1] رحاب كنعان، مجازر الفلسطينيين في لبنان، 2015، ص 141.

[2] Julie Peteet, Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005 , pp 88-91.

[3] Al-Hout, Sabra and Shatila, pp. 25-27.

جنسيات أخرى :ضم المخيم أيضاً عمالاً وافدين من سوريا، ومصر، والأكراد، وغيرهم، الذين استقروا في المنطقة بحثاً عن فرص عمل في بيروت.

هذه التركيبة المتنوعة والمتداخلة التي جمعتها الظروف الاقتصادية الصعبة، جعلت من المخيمين نموذجاً مصغراً لـ "حزام البؤس" الذي كان يحيط ببيروت المزدهرة آنذاك. كما أن هذا التداخل السكاني جعل التمييز بين فلسطيني ولبناني، أو بين مدني وعسكري، أمراً شبه مستحيل أثناء الهجوم الذي شنته الميليشيات.

ثالثاً: الأوضاع الأمنية والمعيشية في المخيم قبل المجزرة

أ-الأوضاع المعيشية

عانى المجتمع كغيره من مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من ظروف معيشية صعبة منذ لحظات الشتات عام 1948، وبلغت ذروة المأساة بعد كل دمار شمل المخيم مقارنة ببقية المخيمات الأخرى، كانت بيوت المخيم خشبية عشوائية وصفيحية باستخدام مواد بدائية كالخشب والصفيح و القصب والطين دون أي تخطيط عمراني. وفي حماية هشاشة لا تكاد تدعم العائلات الكبيرة.

تفتقر تقديرات "الأنروا" لأدنى مقومات الحياة الكريمة، فلا تحتوي على مساحات معيشية وكهرباء، ورغم غياب الدعم الرسمي ظلت البنية التحتية معدومة تقريباً، لما اقتصرت المساعدات الحكومية على الأدوية بمعظمها غير متوفر الأوضاع البشعة والصعبة داخل المخيم. تفاقم هذه المعاناة مع حلول فصل الشتاء حيث تؤدي الأمطار الغزيرة إلى فيضان أنابيب الصرف الصحي خصوصاً في منطقة صبرا، فتجتاح المياه الملوثة شوارع منازلها مهددة حياة السكان لا سيما الأطفال. مما زاد من معاناة الأهالي وخطر انتشار الأمراض[1].

[1] رحاب كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 141 – 143

أما على الصعيد الصحي، لم تكن عيادات الأونروا المتوفرة داخل المخيم كافية لتلبية احتياجات هذا العدد المتزايد من السكان.[1] وقد عانت العيادات من نقص بالكوادر الطبية وقلة الكوادر مما جعل الرعاية الصحية في أدنى مستوياتها. زيادة على ذلك كان الأطفال يعانون من سوء التغذية، وهذه نتيجة مباشرة للفقر والشروط الاقتصادية المتردية. كما أن تدني مسألة الصحة العقلية يأتي اهتمام بالأدوية خدمات تعالجهم بحوالي 63% من النساء الفلسطينيات يشتكين من عوارض القلق والانهيارالعصبي.

كانت هذه الشهادة تعكس المأساة لسكان المخيم في براميل سمنة، رغم ذلك كانت كمية المياه قليلة لا تفي بالغرض مما دفع اللاجئون يذهبون إلى منطقة بئر حسن أو أي أرض حول المخيم لجلب قليل من الماء[2].

وبقي هذا الواقع حتى بداية التسعينات. فتأكد أن الثورة الفلسطينية بالنضوب، لم تكن ذلك سوى الواقع الصحي في المخيم، تم امتصاص مستشفى عكا في جنوب وشمال المخيم و مستشفى غزة في جنوبي بيروت استعمال المخيم، مما شكل نقصاً بنسبة في توفير الخدمات الصحية، وبقي بعض العيادات الأمامية للمرضى، خاصة في فترات الطوارئ والأزمات.[3]

ورغم هذه التطورات، لم تثبت حياة اللاجئين في المخيم محاصرة بين الفقر، الاهمال، في انعدام الوعي في سبيل البقاء في ظل غياب الأدنى حلول جذرية.

[1] رحاب كنعان، المرجع نفسه، ص 144.

[2] محمود عبد الله ، مخيم شاتيلا الجراح و الكفاح، وحدة الدراسات والأبحاث، ط 1، بيروت،8 200 ، ص 24.

[3] رحاب كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الأوضاع الاجتماعية

خلال تلك الأوضاع المزرية التي عاشها سكان المخيم وحرمانهم من أبسط حقوقهم فرضت عليهم قيوداً صارمة زادت من حجم معاناتهم اليومية. فمن الكهرباء مثلاً القوى المسيطرة أخضعت المخيمات ساعتها في الداخل والخارج، لخيارات منطقية من قبل المكتب السياسي اللبناني والأمن العام والأجهزة الأخرى. ليسطو مثال على ذلك كان بناء مرحاض داخل المخيم يتطلب الدخول في ترخيص[1] رخصاً من السلطات اللبنانية مثل ما حدث مع أبو خليل الزاد حيث حاول تحسين مسكنه ورفع أحد الجدران فجاءوا ليمنعوا تم اعتقاله ثم أفرجوا عنه فقام بمحكمة لعدد وأفرضت عليه غرامة مالية قدرها 100 ليرة لبنانية.

لحين هذا فحسب، كانت الحركة من وإلى المخيم تخضع لقيود شديدة في استصدار حركة للتنقل لا بالحصول على إجازة بالدخول من فئة من الشيعة الثابتة ولم يكن الحصول على تلك الأذون بالأمر السهل. فكثيراً ما توفي أقرباء اللاجئين من سكان مجاورين ولم يتمكنوا من حضور جنائزهم بحكم سيطرة الشرطة اللبنانية على كل أوجه الحياة في المخيمات.

وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأفراد[2]، وفرض على سكان المخيم على أن يأذن حينما قيل زيارة أقاربهم أو أصدقائهم لهم وإلا فإنهم كانوا يخاطرون خطر الاعتقال ثم يتم استثمارهم كباراً باعتبار حاجتهم لذلك التواصل الأسري. إلى جانب ذلك، كانت السلطات الأمنية تمارس عمليات تصفية واسعة النطاق على البيوت، استمرت لأكثر من عشرين سنة، بهدف مراقبة السكان والتضييق عليهم.

[1] انظر الملحق رقم 2

[2] محمود عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

كما عملت على عزل المخيمات عن بعضها البعض بشكل متعمد مما حال دون أي تواصل أو تضامن بين سكانها في محاولة لإضعاف الروابط الاجتماعية وحتى وقع في التفكك والعزلة. ولم تقتصر معاناة سكان المخيم على تلك القيود وحسب، بل كانوا أيضاً عرضة لممارسات جمعية أكثر قسوة، من خلال الاعتقالات الاعتباطية التي طالتها إما بهدف إبادة أو لبرنامج أجندة أقصر ومنع الاعتقال بالتعذيب والاستجواب. وغالباً ما كانوا يعتقلون دون تهمة وهم فعلاً يستحقون ذلك. و الاعتقالات التعسفية التي كانت تنفذ دون أي محاكمات أو تهم واضحة لعدم التحويل للمحاكمة والبطش ووسائل التعذيب ويزج بهم في السجون لمجرد الاشتباه بهم. كما فرضت عليهم عقوبات جماعية تمس الأحياء بأكملها إلى جانب غرامات مالية باهظة وأصبحت بذلك تلك الممارسات مألوفة في المخيمات.

كان يطال في الدرجة الأولى الشباب المنتمين إلى أحزاب سياسية وإحباط أي محاولة للانتظام الحزبي ومنع تشكيل الجمعيات وفرق الرياضة وغيرها.[1] كل تلك الممارسات البشعة تجاههم تكرس دائماً بأنها إجراءات لحفظ الأمن في لبنان وكوسيلة للضغط عليهم وحملهم مما كرس حالة التمييز التي عاشوها العقود.

الأوضاع الأمنية :

أما من الناحية الأمنية، فقد شهدت الفترة التي سبقت المجزرة فراغاً قاتلاً. فبعد صمود أسطوري دام لأكثر من شهرين في وجه الحصار الإسرائيلي لبيروت، وافقت قيادة

[1] بيان نويهض، مرجع سابق، ص 38.

منظمة التحرير الفلسطينية [1]على الخروج من العاصمة اللبنانية بموجب "اتفاق فيليب حبيب"[2] (المبعوث الأمريكي).

كان الشرط الأساسي الذي تمسك به ياسر عرفات هو الحصول على ضمانات دولية، وتحديداً أمريكية، بحماية المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في المخيمات بعد خروج المقاتلين. وقد أعطيت هذه الضمانات بشكل رسمي وعلني [3]

بناءً على ذلك، غادر ما يقارب 15,000 مقاتل فلسطيني وسوري بيروت تحت إشراف قوة متعددة الجنسيات (أمريكية، فرنسية، إيطالية) بين 21 أغسطس و1 سبتمبر 1982. لكن هذه القوة غادرت بيروت بشكل مفاجئ ومبكر في 10 سبتمبر، قبل الموعد المحدد، تاركة عشرات الآلاف من المدنيين العزل بلا أي حماية، في خطوة اعتبرها الكثيرون جزءاً من المؤامرة.

سادت حالة من الرعب والترقب في المخيمات. شعر السكان بأنهم أصبحوا مكشوفين تماماً أمام أعدائهم. بدأت القوات الإسرائيلية، التي كانت تحاصر بيروت الغربية، بالتقدم والانتشار حول المخيمات، ونصبت الحواجز عند جميع المداخل والمخارج.

وفي 14 سبتمبر، وقع الحدث الذي كان بمثابة الذريعة للمجزرة: اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً وزعيم "القوات اللبنانية"، بشير الجميل الذي كان حليف إسرائيل الأبرز في لبنان.

---

[1] الكيان السياسي والعسكري الذي كان يمثل الفلسطينيين. كان مقاتلوها قد غادروا بيروت قبل المجزرة مباشرة بموجب اتفاق دولي.

[2] المبعوث الأمريكي الذي تم التوصل عبر وساطته إلى اتفاق يقضي بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، والذي تضمن ضمانات بحماية المدنيين لم يتم الوفاء بها.

[3] Noam Chomsky, The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians (Cambridge, MA: South End Press, 1999), pp 185-188.

في اليوم التالي 15 سبتمبر، انتهك الجيش الإسرائيلي اتفاق فيليب حبيب بشكل صارخ، واجتاح بيروت الغربية بحجة "منع الفوضى" و"الحفاظ على الأمن". أحكمت الدبابات الإسرائيلية حصارها الخانق على مخيمي صبرا وشاتيلا، وأغلقت جميع المنافذ، مما حولهما إلى مصيدة عملاقة. وكما جاء في شهادات سكان المخيم، "أحاطت الدبابات الإسرائيلية بالمخيمات من كل جانب، ونصبت نقاط المراقبة على المباني المرتفعة المطلة علينا، وبدأت أصوات القصف المدفعي تدوي في الأرجاء"[1]

في هذه الأجواء المشحونة بالخوف والتهديد، كان السكان المدنيون العزل، من نساء وأطفال وشيوخ، ينتظرون مصيرهم المجهول، الذي تكشفت فصوله الدامية بعد ساعات قليلة.

المبحث الثاني: مجريات المجزرة وأحداثها

أولاً: دوافع المجزرة

لا يمكن فهم دوافع المجزرة إلا من خلال تحليل الأهداف المتعددة للأطراف التي خططت لها ونفذتها:

الذريعة المباشرة (الانتقام والتطهير) :كان الدافع المعلن الذي سوقته إسرائيل هو الانتقام لاغتيال حليفها بشير الجميل، و"تطهير" المخيمات مما زعمت أنه بقايا "مخربين" مسلحين يختبئون فيها.

وقد صرح كبار القادة الإسرائيليين، بما فيهم وزير الدفاع أرييل شارون ورئيس الأركان رافائيل إيتان[2]، بأن هناك "ألفي إرهابي" لا يزالون داخل المخيمات. تبين لاحقاً أن

[1] شهادة ناجية من المجزرة، وردت في كتاب ليلى شهيد، "من صبرا وشاتيلا إلى الانتفاضة

[2] رئيس الأركان الإسرائيلي في فترة المجزرة. شارك في التخطيط للسماح للميليشيات بدخول المخيمات بذريعة وجود "إرهابيين."

هذا الادعاء كان كذبة محضة لتبرير العملية، حيث لم يتم العثور إلا على أسلحة فردية خفيفة، ولم تحدث أي مقاومة تذكر.

الهدف الاستراتيجي (بث الرعب والتهجير) :كان الهدف الأعمق هو زرع رعب لا يُمحى في قلوب الفلسطينيين لدفعهم إلى مغادرة لبنان بشكل نهائي، وإنهاء أي أمل لهم في العودة إليه كقاعدة سياسية أو عسكرية. كانت إسرائيل ترى أن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يكمن في تشتيت الفلسطينيين ومنعهم من تشكيل أي كيان منظم يهدد أمنها. المجزرة كانت رسالة دموية مفادها: "لا أمان لكم في أي مكان" [1]

إتمام أهداف الغزو :اعتبرت إسرائيل أن سحق الوجود المدني الفلسطيني في بيروت هو التتويج النهائي لعملية "سلامة الجليل".

فبعد إخراج المقاتلين، كان لا بد من القضاء على "البيئة الحاضنة" لهم، أي المخيمات نفسها، لضمان عدم عودة منظمة التحرير إلى لبنان، ولتثبيت نظام سياسي موالٍ لإسرائيل في بيروت.

الدافع الكتائبي (القوات اللبنانية) :

الانتقام لاغتيال بشير الجميل :كان هذا هو المحرك العاطفي والنفسي الأقوى للميليشيات التي دخلت المخيم. لقد وجهوا أصابع الاتهام فوراً إلى الفلسطينيين والسوريين، وكانت الرغبة في "الثأر" لزعيمهم "الكاريزمي" شديدة وعارمة. كانت الشعارات التي يصرخ بها القتلة داخل المخيم تدور حول "الثأر لبشير" [2].

تصفية الحسابات القديمة :لم تكن المجزرة وليدة لحظة اغتيال الجميل فقط، بل كانت أيضاً فرصة لتصفية حسابات دموية تعود إلى سنوات الحرب الأهلية. كانت ذاكرة

[1] The Kahan Commission, The Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut, Final Report (Jerusalem, 1983).
[2] Chomsky, The Fateful Triangle, p. 260.

مجزرة الدامور[1](1976)، التي ارتكبتها فصائل فلسطينية ولبنانية يسارية ضد بلدة مسيحية، حاضرة بقوة في أذهان مقاتلي القوات اللبنانية. كانت صبرا وشاتيلا بمثابة "الانتقام المضاد" في سلسلة مفرغة من العنف الطائفي.

تأكيد الهيمنة وفرض الأمر الواقع :أرادت الميليشيات المسيحية أن تثبت هيمنتها العسكرية المطلقة على الأرض، وأن ترسل رسالة دموية بأنها هي القوة التي لا يُستهان بها في بيروت الغربية بعد خروج منظمة التحرير. كان اقتحام المخيمات، رمز الوجود الفلسطيني، بمثابة إعلان سيادة بالقوة الغاشمة.

لقد أعطى وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أرييل شارون، الضوء الأخضر للميليشيات اللبنانية لاقتحام المخيمين، بينما قامت القوات الإسرائيلية بتطويق المنطقة وتوفير الدعم اللوجستي الكامل. وكما ورد في شهادات حية، "كانت الأوامر التي يتلقاها الجنود الإسرائيليون على الحواجز هي السماح بدخول القوات اللبنانية إلى المخيمات ومنع أي شخص من الخروج"

كان دور الجيش الإسرائيلي محورياً وأساسياً في وقوع المجزرة، ولم يقتصر على مجرد "غض الطرف". يمكن تلخيص دوره في النقاط التالية، كما وثقتها لاحقاً لجنة كاهان2 الإسرائيلية نفسها:

أعطى وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أرييل شارون، الضوء الأخضر النهائي للميليشيات اللبنانية لدخول المخيمين، وذلك في اجتماع عُقد في بيروت مع قادة الميليشيا.

[1] بلدة لبنانية ذات غالبية مسيحية، شهدت مجزرة عام 1976 ارتكبتها فصائل فلسطينية ويسارية، وكانت هذه الحادثة دافعاً انتقامياً لدى مقاتلي "القوات اللبنانية" لارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا.

[2] لجنة تحقيق رسمية شكلتها الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في ملابسات المجزرة. خلص تقريرها إلى تحميل "القوات اللبنانية" المسؤولية المباشرة، والقيادة الإسرائيلية "مسؤولية غير مباشرة."

قام الجيش الإسرائيلي بفرض حصار كامل ومحكم على المخيمين، ومنع أي شخص من الهرب. كانت الدبابات الإسرائيلية تحيط بالمخيم من كل الجهات، بينما تمركز القناصة على أسطح المباني العالية المطلة على المخيم (مثل مبنى السفارة الكويتية)

وفر الجيش الإسرائيلي الدعم اللوجستي الكامل للقتلة. ففي ليلتي 16 و17 سبتمبر، أطلق الجيش قنابل مضيئة بشكل مستمر فوق سماء المخيم لإنارة مسرح الجريمة وتسهيل مهمة الميليشيات في التنقل بين الأزقة المظلمة.[1]

كان هناك ضباط ارتباط إسرائيليون على تواصل دائم مع قادة الميليشيات على الأرض، وتحديداً مع إيلي حبيقة، قائد القوة المقتحمة. وقد أفادت تقارير وشهادات بأن الضباط الإسرائيليين كانوا على علم بما يجري في الداخل من عمليات قتل للمدنيين، لكنهم لم يتدخلوا لوقفها[2]

في اليوم الأخير من المجزرة، سمح الجيش الإسرائيلي أو وفر جرافات استخدمتها الميليشيات لهدم المنازل فوق رؤوس ساكنيها ودفن الجثث في مقابر جماعية لإخفاء معالم الجريمة.

هذا الدور يجعل إسرائيل شريكاً أساسياً في الجريمة، وهو ما أقر به تقرير لجنة كاهان عندما حمل شارون وقادة آخرين "مسؤولية غير مباشرة" عن المجزرة.

ثانياً: وقائع المجزرة وشهادات حية

بدأت فصول الجريمة مساء يوم الخميس 16 سبتمبر 1982، مع دخول أولى وحدات الميليشيات إلى المخيمين من عدة محاور، استمرت المجزرة دون توقف لمدة تقارب

[1] Thomas L. Friedman, From Beirut to Jerusalem (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1989), p. 161.
[2] The Kahan Commission, Final Report.

43 ساعة، حتى صباح يوم السبت 18 سبتمبر، لم تكن عملية عسكرية بالمعنى التقليدي، بل كانت عمليات قتل جماعي منظمة استهدفت كل من وجد في طريقها.

اليوم الأول (مساء الخميس 16 سبتمبر) :

دخلت أولى وحدات الميليشيات، التي قُدر عددها بحوالي 150 عنصراً، إلى المخيمين من المحاور الجنوبية والغربية. كانت المجموعات مزودة بالسكاكين والبلطات والأسلحة الرشاشة. بدأت عمليات القتل فوراً في الأطراف الجنوبية للمخيم. كان السكان يعتقدون في البداية أنها عملية تفتيش روتينية، فاستجاب بعضهم لنداءات الخروج من المنازل، ليتم إعدامهم على الفور. مع حلول الظلام، بدأ الجيش الإسرائيلي بإطلاق القنابل المضيئة.

نقلا عن شهادة ناجٍ: "طرقوا الباب بعنف وقالوا: 'جيش لبناني، افتحوا للتفتيش'. فتح أبي الباب، فأخذوه مع أخي الأكبر، سمعنا صوت إطلاق نار بعد دقائق. لم نجرؤ على الخروج حتى الصباح، لنجد جثتيهما في الشارع"[1].

اليوم الثاني (الجمعة 17 سبتمبر):

كان هذا اليوم هو الأكثر دموية. تدفقت تعزيزات جديدة من الميليشيات إلى المخيم، وانتشر القتلة في جميع أزقته، ينتقلون من منزل إلى منزل بشكل منهجي. كانت عمليات القتل تتخذ أشكالاً وحشية: إعدامات جماعية رمياً بالرصاص، ذبح بالسكاكين، بقر بطون النساء الحوامل، اغتصاب جماعي للنساء والفتيات قبل قتلهن، وتشويه الجثث. تم اقتحام مستشفى عكا ومستشفى غزة، حيث تم إعدام عدد من الأطباء والممرضين الفلسطينيين واللبنانيين مع مرضاهم.

[1] Fisk, Pity the Nation, pp. 363-366.

نقلا عن شهادة طبيبة أجنبية (الدكتورة سوي إيلين بول، النرويج)" [1]:اقتحموا المستشفى صباح الجمعة. كانوا يصيحون ويسألون عن هوياتنا. أخذوا زملاءنا الفلسطينيين... أوقفوهم عند الحائط وأطلقوا النار عليهم. رأيتهم يقتلون الناس بدم بارد. كان مشهداً لا يمكن تصوره، كانوا كوحوش كاسرة خرجت من الجحيم"[2]

نقلا عن شهادة ناجية (أم علي)" :جمعونا في ساحة حي الحرش. فصلوا الرجال عن النساء. أخذوا الرجال، ومن بينهم زوجي وابني البالغ من العمر 14 عاماً. أوقفوهم أمام حائط وبدأوا بإطلاق النار. كنت أصرخ وأنا أرى ابني يسقط. لم يرحموا أحداً.

اليوم الثالث (صباح السبت 18 سبتمبر) :مع بزوغ الفجر، بدأت أخبار المجزرة تتسرب. حاول بعض الصحفيين الأجانب الدخول لكن الجيش الإسرائيلي منعهم. في وقت لاحق من الصباح، سُمح لهم بالدخول ليكتشفوا حجم الكارثة.

شهادات حية:

شهادة ناجية: تروي السيدة أم أحمد، وهي ناجية من المجزرة: "دخلوا علينا البيت.. أخذوا زوجي وأولادي الثلاثة.. قتلوا زوجي أمامي، ثم أخذوا الأولاد ولم أرهم بعد ذلك. كانوا يضحكون وهم يطلقون النار. لم يكن لديهم قلب أو رحمة. رأيت جارتي وبناتها مقتولات في الشارع، والجثث في كل مكان."

شهادة مراسل صحفي : يصف روبرت فيسك[3]، الذي كان من أوائل الصحفيين الذين دخلوا المخيم: "كانت المشاهد تفوق أي وصف. جثث منتفخة تحت أشعة الشمس، ورائحة الموت

[1] طبيبة نرويجية كانت شاهدة عيان على المجزرة داخل مستشفى عكا، وقدمت شهادتها حول قتل الأطباء والمرضى.

[2] شهادة موثقة في فيلم وثائقي لهيئة الإذاعة البريطانية.2001 "The Accused," (BBC),

[3] مراسل صحفي بريطاني، كان من أوائل الصحفيين الذين دخلوا المخيم بعد المجزرة ووثقوا للعالم حجم الفظاعة.

تملأ المكان. أطفال في البيجامات، نساء مقتولات وبجانبهن أطفالهن. لقد كانت مذبحة بكل معنى الكلمة، مشهد من الجحيم على الأرض[1]."

ثالثاً: مخلفات المجزرة

بعد انتهاء المجزرة، خلفت وراءها آثاراً كارثية على كافة المستويات:

الخسائر البشرية :لا يوجد رقم دقيق ونهائي لعدد الضحايا بسبب دفن الكثيرين في مقابر جماعية أو اختفاء جثثهم. لكن التقديرات الموثوقة، بناءً على سجلات الصليب الأحمر والشهادات، تتراوح بين 800 و3500 قتيل التقديرات الفلسطينية واللبنانية، الغالبية الساحقة من الضحايا كانوا من المدنيين العزل[2].

لما تركزت الحرب بشكل خاص على مخيم شاتيلا، حيث شنت حركة أمل هجوماً شاملاً بذريعة منع عودة الوضع إلى ما قبل عام 1982. فُرض على المخيم حصار خانق، ودُمر ما يقارب 90% من أحيائه بشكل منهجي باستخدام الدبابات. لم تقتصر الحرب على المخيم، بل طالت الفلسطينيين في بيروت حيث تعرضوا للمطاردة والخطف والتصفية الجسدية.

نتج عن الحصار معاناة إنسانية كارثية للسكان، حيث انقطعت عنهم الاحتياجات الأساسية كالأدوية، حليب الأطفال، مياه الشرب، والكهرباء. وتفاقمت الأوضاع خلال الحصار الذي امتد لستة أشهر في أواخر عام 1986، حيث وصل المخيم إلى حد المجاعة الحقيقية، واضطر السكان لأكل القطط للبقاء على قيد الحياة. كما أجريت عمليات جراحية في ملاجئ ومستشفيات ميدانية دون تخدير.

انتهت حرب المخيمات بمبادرة إيرانية–سورية أدت إلى دخول القوات السورية إلى بيروت. خلّفت الحرب وراءها دماراً هائلاً وخسائر بشرية فادحة، حيث يرقد 575 شهيداً

[1] Al-Hout, Sabra and Shatila,
[2] Robert Fisk, "The Sabra and Shatila Massacres: Why Do We Forget?", The Independent, 13 September 2012.

سقطوا خلال هذه الحرب في مقبرة جامع مخيم شاتيلا، وقد دُفن الكثير منهم على عجل في حفر جماعية[1].

وارتفع إجمالي عدد الشهداء من 502 شهيدًا في عام 2003 إلى 632 شهيدًا في عام 2008، وتم توثيق 130 شهيدًا إضافيًا خلال هذه الفترة[2].

الأثر النفسي:

كان الأثر النفسي هو الأعمق والأطول أمداً. خلفت المجزرة صدمة جماعية وجروحاً لا تندمل في ذاكرة الناجين، الذين فقدوا عائلاتهم وبيوتهم وإحساسهم بالأمان إلى الأبد. أصبحت صبرا وشاتيلا رمزاً عالمياً للغدر والوحشية، وعززت الشعور بالظلم المطلق لدى الشعب الفلسطيني.

سياسياً، كشفت المجزرة عن زيف الضمانات الدولية، وأثبتت للفلسطينيين أن لا أحد سيحميهم سوى أنفسهم، مما عزز من خيار "الاعتماد على الذات" الذي قاد لاحقاً إلى الانتفاضة الأولى. كما أصبحت المجزرة جزءاً لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية الفلسطينية، يتم استحضارها في كل محطة من محطات الصراع كدليل على نكبة مستمرة.

السياق الأوسع للحرب: لا الحصيلة التقريبية لمجزرة صبرا وشاتيلا تبقى محل جدل بسبب تضارب الأرقام بين المصادر، لكن معظم التقديرات تتراوح بين: 800 إلى 1,500 ضحية وفق تقديرات اللجنة الإسرائيلية (لجنة كاهان) وبعض المصادر الغربية. 2,000 إلى 3,500 شهيد بحسب تقديرات الصليب الأحمر الدولي، وشهادات منظمة التحرير الفلسطينية والباحثين الميدانيين. الضحايا كانوا في معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين والمدنيين

[1] محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 68

[2] محمود عبد الله ، مرجع نفسه، ص 119

اللبنانيين من النساء والأطفال والشيوخ، إضافة إلى عدد من المفقودين الذين لم يُعثر على جثثهم.[1]

تبرز هذه الأرقام حجم الكارثة التي مثلتها المجزرة في أيامها القليلة، حيث كانت واحدة من أكثر حلقاتها دموية وتركيزاً.

ردود الفعل الدولية ولجنة كاهان:

أثارت صور المجزرة التي نقلها الصحفيون صدمة وغضباً عارماً في جميع أنحاء العالم. اندلعت المظاهرات في العواصم الأوروبية والأمريكية، وحتى في تل أبيب، حيث خرج ما يقدر بـ 400,000 إسرائيلي في أكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل، مطالبين بتحقيق ومحاسبة المسؤولين [2] أمام هذا الضغط الهائل، اضطرت حكومة مناحيم بيغن إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة رئيس المحكمة العليا، إسحاق كاهان. خلص "تقرير لجنة كاهان"، الذي صدر في فبراير 1983، إلى أن "المسؤولية المباشرة" تقع على عاتق ميليشيات القوات اللبنانية. ولكنه حمل كبار القادة الإسرائيليين "مسؤولية غير مباشرة" لأنهم كانوا يعلمون أو كان يجب أن يعلموا بنوايا الميليشيات الانتقامية ولم يفعلوا شيئاً لمنع المجزرة أو وقفها. أوصى التقرير بإقالة وزير الدفاع أرييل شارون من منصبه، وهو ما تم بالفعل، بالإضافة إلى إجراءات تأديبية بحق قادة عسكريين آخرين [3]

رغم توصيات لجنة كاهان، لم تتم محاكمة أي مسؤول إسرائيلي أو لبناني جنائياً على دوره في المجزرة. بقي إيلي حبيقة، قائد القوة المهاجمة، شخصية سياسية في لبنان وأصبح وزيراً، قبل أن يتم اغتياله في بيروت عام 2002، قبيل توجهه للإدلاء بشهادته في محكمة بلجيكية كانت تنظر في قضية رفعت ضد أرييل شارون. أما شارون، فقد عاد إلى الحياة السياسية وأصبح رئيساً لوزراء إسرائيل في عام 2001. إن غياب العدالة والمحاسبة جعل من جرح صبرا وشاتيلا جرحاً مفتوحاً، ورمزاً لإفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب.

[1] بيان نويهض الحوت. صبرا وشاتيلا: أيلول 1982. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

[2] Al-Hout, Sabra and Shatila, p 3.

[3] Friedman, From Beirut to Jerusalem, p 165.

خلاصة الفصل

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا مجرد صفحة دموية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بل كانت تجسيداً لأخطر ما في الطبيعة البشرية عندما تتحالف السلطة العسكرية مع الحقد الأعمى، وتوفر لهما المظلة السياسية والدولية. كانت درساً قاسياً حول معنى الضمانات الدولية في عالم تحكمه موازين القوى، وحول الثمن الباهظ الذي يدفعه المدنيون العزل في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

بعد مرور عقود، لا تزال أشباح صبرا وشاتيلا تطارد ذاكرة الناجين وضمير العالم. لا تزال الأسئلة حول المسؤولية الكاملة والعدالة الناجزة معلقة. لقد أصبحت المجزرة أيقونة للمعاناة الفلسطينية، وشاهداً أبدياً على جريمة ضد الإنسانية لم يكتمل التحقيق فيها، ولم تتحقق العدالة لضحاياها، لتبقى رمزاً للظلم في أبشع صوره، وصرخة مدوية في وجه النسيان.

الفصل الثاني

انعكاسات المجزرة وردود الفعل

المبحث الأول: انعكاسات المجزرة وآثارها

المبحث الثاني: مصادر وعمليات التموين بالجنوب الشرقي

تمهيد

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا، التي وقعت بين 16 و 18 سبتمبر 1982، مجرد حدث دموي عابر في سياق الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة والوحشية. بل كانت نقطة تحول مفصلية، وصرخة مدوية كشفت عن عمق الأزمة الأخلاقية والسياسية التي وصلت إليها المنطقة. لقد كانت هذه المجزرة ذروة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ونتيجة مباشرة لتواطؤات معقدة بين قوى إقليمية ومحلية ودولية. إن فهم حجم هذه الجريمة لا يكتمل إلا بدراسة انعكاساتها العميقة وآثارها بعيدة المدى، وكذلك تحليل خريطة المواقف وردود الفعل التي أثارتها على كافة المستويات.

لقد هزّت المجزرة ضمير العالم، لكنها هزّت بشكل أعنف البنى السياسية والاجتماعية في إسرائيل ولبنان والوجدان الفلسطيني. في إسرائيل، أثارت المجزرة أزمة ضمير غير مسبوقة، وأجبرت المجتمع على مواجهة الوجه البشع للحرب التي يخوضها. وعلى الساحة الفلسطينية، قضت المجزرة على آخر بقايا الثقة في الضمانات الدولية، وأدخلت القيادة الفلسطينية في مرحلة جديدة من التشتت والبحث عن الذات بعد خروجها القسري من بيروت. أما في لبنان، فقد عمّقت الجريمة جراح الانقسام الطائفي، وأعادت تشكيل الخارطة السياسية الهشة للبلاد.

يهدف هذا الفصل إلى تفكيك هذه الانعكاسات المتشعبة، والغوص في تفاصيلها الدقيقة. سنقوم في المبحث الأول بتحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة للمجزرة على الأطراف الرئيسية الثلاثة: إسرائيل، والفلسطينيون، ولبنان. سنتناول الأزمة الداخلية الإسرائيلية التي أدت إلى تشكيل لجنة "كاهان"، والمأساة الإنسانية والسياسية التي حلت بالشعب الفلسطيني، والارتباك السياسي الذي ساد لبنان في أعقاب اغتيال رئيسه المنتخب بشير الجميل ووقوع المجزرة.

وفي المبحث الثاني، سننتقل إلى رصد وتحليل المواقف وردود الفعل التي صدرت عن مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. سندرس التباين الصارخ في المواقف اللبنانية الداخلية بين الإدانة الشديدة ومحاولات التنصل والإنكار. كما سنسلط الضوء على حالة العجز التي طبعت رد الفعل العربي الرسمي، مقارنة بالغضب الشعبي العارم. وأخيراً، سنتناول ردود الفعل الدولية، وخاصة موقف الولايات المتحدة التي شعرت بالحرج والمسؤولية الأخلاقية، ومواقف الأمم المتحدة والدول الأوروبية التي أدت إلى إعادة نشر القوة متعددة الجنسيات في بيروت.

إن دراسة هذا الفصل لا تهدف فقط إلى توثيق حدث تاريخي، بل إلى فهم كيف يمكن لجريمة حرب أن تعيد رسم التحالفات، وتكشف عن هشاشة الأنظمة، وتترك ندوباً لا تُمحى في الذاكرة الجماعية للشعوب.

المبحث الأول: انعكاسات المجزرة وآثارها

شكلت مجزرة صبرا وشاتيلا نقطة فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي والحرب الأهلية اللبنانية على حد سواء. لم تكن آثارها محصورة في الخسائر البشرية الفادحة، بل امتدت لتشمل تداعيات سياسية واجتماعية ونفسية عميقة، تركت بصماتها على جميع الأطراف المتورطة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن تفصيل هذه الانعكاسات على ثلاثة مستويات رئيسية: المستوى الإسرائيلي، والمستوى الفلسطيني، والمستوى اللبناني.

أولا: الانعكاسات على المستوى الإسرائيلي

خلافاً للعديد من العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة، لم تمر أحداث صبرا وشاتيلا داخل إسرائيل مرور الكرام، لقد أحدثت شرخاً عميقاً في المجتمع الإسرائيلي، وأثارت جدلاً لم يسبق له مثيل حول أخلاقيات الحرب ودور الجيش، وكشفت عن انقسام حاد بين النخبة السياسية والعسكرية والجمهور.

1- دور الإعلام الإسرائيلي

في الأيام الأولى التي أعقبت المجزرة، سعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة مناحيم بيغن ووزير دفاعه أرييل شارون إلى التعتيم على ما حدث والتقليل من شأنه. صدرت التصريحات الرسمية الأولية لتنفي أي مسؤولية إسرائيلية، وألقت باللوم الكامل على "وحدة لبنانية" دخلت المخيمات لتصفية حسابات مع "الإرهابيين الفلسطينيين"[1]

وقد حاول بيغن في كلمة له أمام الكنيست أن يصور الأمر على أنه جزء من "ممارسات وحشية متأصلة في المنطقة"، قائلاً: "الغوييم يقتلون الغوييم، فبماذا يلومون اليهود؟" [2]، في محاولة واضحة للتنصل من أي مسؤولية أخلاقية.

لكن هذه الرواية الرسمية سرعان ما بدأت تتهاوى. لعب عدد من الصحفيين الإسرائيليين دوراً محورياً في كشف الحقيقة. كان من أبرزهم زئيف شيف، المراسل العسكري

---

[1] آلان غريش، منظمة التحرير الفلسطينية: الحقيقة والصورة، باريس: دار غاليمار، 1985، ص 112.

[2] توم سيغف، إسرائيل السابعة: الإسرائيليون الأوائل، القدس: دار كنعان، 2000، ص 388. "الغوييم (Goyim) "مصطلح عبري يشير إلى غير اليهود.

لصحيفة "هآرتس"، الذي كان من أوائل من أشاروا إلى التورط الإسرائيلي، مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي كان يسيطر على المنطقة سيطرة كاملة، وأنه هو من سمح للميليشيات بالدخول وزودها بالإنارة ليلاً عبر إطلاق القنابل المضيئة.[1]

كما ساهم صحفيون آخرون مثل إيهود يعاري ورون بن يشاي في نقل شهادات وصور فضحت حجم الكارثة، مما خلق حالة من الصدمة والرعب لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الإسرائيلي الذي لم يكن معتاداً على رؤية جيشه متورطاً في جرائم بهذا الحجم.

2- الغضب الشعبي ومظاهرة الـ 400 ألف

مع تكشف الحقائق، تحولت الصدمة إلى غضب عارم. بدأت حركة "السلام الآن " Shalom Achshav ، وهي أبرز الحركات الاحتجاجية اليسارية في إسرائيل، بتنظيم سلسلة من المظاهرات والاعتصامات أمام مقري رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع. كانت هذه الاحتجاجات في البداية صغيرة، لكنها سرعان ما اكتسبت زخماً هائلاً.

بلغت موجة الغضب الشعبي ذروتها يوم 25 سبتمبر 1982، أي بعد أسبوع واحد من المجزرة، عندما دعت "السلام الآن" إلى مظاهرة حاشدة في تل أبيب. فاقت المشاركة كل التوقعات، حيث احتشد ما يقدر بنحو 400 ألف متظاهر في ميدان "ملوك إسرائيل" (الذي تغير اسمه لاحقاً إلى ميدان رابين)، في أكبر مظاهرة في تاريخ دولة إسرائيل على الإطلاق [2]شكل هذا الرقم حوالي 10% من إجمالي سكان إسرائيل في ذلك الوقت، مما يعكس حجم الأزمة التي كانت تعيشها البلاد.

رفع المتظاهرون لافتات تطالب باستقالة بيغن وشارون، وتدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية. لم يكن المشاركون من اليساريين التقليديين فحسب، بل انضم إليهم جنود وضباط احتياط شاركوا في حرب لبنان، ومواطنون عاديون من مختلف الأطياف السياسية

[1] زئيف شيف وإيهود يعاري، حرب لبنان: خديعة إسرائيل، تل أبيب: دار شوكن، 1984، ص 259.

[2] روبرت فيسك، ويل لأمة: اختطاف لبنان، لندن: أندريه دويتش، 1990، ص 380. يعتبر فيسك هذا الحدث لحظة صحوة للضمير الإسرائيلي لم يسبق لها مثيل.

شعروا بأن حكومتهم قد خانت القيم التي قامت عليها الدولة. وصف الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز[1]، الذي كان من بين المتحدثين في المظاهرة، ما حدث بأنه "وصمة عار على جبين الأمة" [2]

كانت هذه المظاهرة الضخمة بمثابة استفتاء شعبي على الحرب وعلى أداء الحكومة. لقد وضعت ضغطاً هائلاً على رئيس الوزراء مناحيم بيغن، الذي كان حتى تلك اللحظة يرفض بشدة فكرة إجراء أي تحقيق رسمي.

3- تشكيل لجنة كاهان

تحت وطأة الضغط الشعبي الهائل، والتهديدات من بعض أعضاء حكومته بالاستقالة، اضطر مناحيم بيغن في 28 سبتمبر 1982 إلى الرضوخ والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق قضائية رسمية. ترأس اللجنة يتسحاق كاهان، رئيس المحكمة العليا، وضمت عضوين آخرين هما القاضي أهارون باراك واللواء احتياط يونا إفرات.

أُعطيت اللجنة صلاحيات واسعة للتحقيق في "جميع الحقائق والظروف المتعلقة بالفظائع التي ارتكبتها وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا".

على مدى عدة أشهر استمعت اللجنة إلى شهادات العشرات من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، بمن فيهم رئيس الوزراء مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أرييل شارون، ورئيس الأركان رفائيل إيتان، ورئيس المخابرات العسكرية (أمان) يهوشع ساغي، وقائد المنطقة الشمالية أمير دروري.

صدر تقرير لجنة كاهان النهائي في 8 فبراير 1983، وأحدث دوياً سياسياً كبيراً. خلص التقرير إلى أن "المسؤولية المباشرة" عن المجزرة تقع على عاتق ميليشيا الكتائب

[1] كاتب وروائي إسرائيلي شهير، ومن أبرز نشطاء حركة "السلام الآن" وصف المجزرة بأنها "وصمة عار على جبين الأمة" وكان من المتحدثين في مظاهرة الـ 400 ألف.

[2] عاموس عوز، هنا وهناك في إسرائيل، تل أبيب: دار عم عوفيد، 1983، ص 95.

اللبنانية التي ارتكبت أعمال القتل. ومع ذلك، حمل التقرير القادة الإسرائيليين "مسؤولية غير مباشرة(Indirect Responsibility) "، وهو مصطلح أصبح مرادفاً للأحداث.

فسّر التقرير مفهوم "المسؤولية غير المباشرة" بأنه يقع على عاتق أولئك الذين كان عليهم أن يتوقعوا خطر وقوع مجزرة عند اتخاذهم قرار إدخال الكتائب إلى المخيمات، ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها. لقد استند التقرير إلى معرفة القادة الإسرائيليين بالرغبة العميقة في الانتقام لدى الكتائب بعد اغتيال زعيمهم بشير الجميل، وتاريخهم الدموي في الحرب الأهلية.

وجاءت توصيات اللجنة حاسمة:

1. أرييل شارون (وزير الدفاع) :وجد التقرير أن شارون "تجاهل خطر إراقة الدماء والانتقام" و"لم يأمر باتخاذ التدابير المناسبة لمنع ما حدث". وأوصت اللجنة بإقالته من منصبه كوزير للدفاع، مع إمكانية بقائه في الحكومة كوزير بدون حقيبة. جاء في التقرير: "نرى أن من الجسيم أن يتجاهل وزير الدفاع خطر الانتقام وإراقة الدماء من قبل حلفائه الكتائبيين ضد سكان المخيمات" [1]

2. رفائيل إيتان (رئيس الأركان) [2]:انتقد التقرير إيتان لعدم اتخاذه إجراءات فورية لوقف المجزرة بعد تلقيه التقارير الأولى عن الفظائع. لكن نظراً لأنه كان على وشك إنهاء فترة خدمته، لم توصِ اللجنة باتخاذ أي إجراء عملي ضده.

3. يهوشع ساغي (رئيس المخابرات العسكرية) :وجد التقرير أنه لم يقم بواجبه في تحذير القيادة السياسية والعسكرية من الخطر المتوقع بشكل كافٍ، وأوصت اللجنة بإنهاء خدمته.

[1] تقرير لجنة كاهان، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وقت المجزرة. انتقدته لجنة كاهان لعدم اتخاذه إجراءات لوقف المجزرة، لكنها لم توصِ بإجراء ضده لقرب انتهاء خدمته.

4. مناحيم بيغن (رئيس الوزراء)[1] **:**انتقد التقرير بيغن لعدم اهتمامه الكافي بتفاصيل عملية إدخال الكتائب إلى المخيمات، لكنه لم يحمله مسؤولية شخصية مباشرة.

رفض شارون في البداية الاستقالة، لكن بعد ضغوط شديدة داخل حكومته، وتظاهرة أخرى لحركة "السلام الآن" قُتل فيها أحد المتظاهرين (إميل غرينتسفايغ) على يد يميني متطرف، اضطر شارون إلى تقديم استقالته من وزارة الدفاع في 14 فبراير 1983، وبقي في الحكومة كوزير بلا حقيبة [2]

رغم أن لجنة كاهان لم تؤدِ إلى محاكمات جنائية، إلا أنها شكلت سابقة هامة في تاريخ إسرائيل في مجال مساءلة القيادة السياسية والعسكرية. ومع ذلك، يرى العديد من النقاد، وخاصة من الجانب الفلسطيني والعربي، أن مفهوم "المسؤولية غير المباشرة" كان وسيلة للتخفيف من حجم التورط الإسرائيلي، وأنه لم يقدم العدالة الحقيقية للضحايا، حيث لم تتم محاسبة أي من مرتكبي الجريمة المباشرين [3]

ثانيا: الانعكاسات على المستوى الفلسطيني

إذا كانت المجزرة قد أحدثت أزمة ضمير في إسرائيل، فإنها على المستوى الفلسطيني مثلت ذروة المأساة، ولحظة انهيار تام لأي ثقة متبقية في المجتمع الدولي أو في وعود الحماية. جاءت المجزرة في أعقاب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وهو الخروج الذي تم بوساطة أمريكية وبضمانات دولية صريحة بحماية المدنيين الفلسطينيين في المخيمات.

[1] رئيس وزراء إسرائيل (1977–1983). كان على رأس السلطة السياسية في إسرائيل أثناء اجتياح لبنان ووقوع المجزرة. انتقدته لجنة كاهان لعدم إيلائه الاهتمام الكافي بتفاصيل دخول الميليشيات إلى المخيمات، لكنها لم تحمله مسؤولية مباشرة.

[2] رشيد الخالدي، مرجع سابق، ص 188.

[3] إدوارد سعيد، "الإذن بالقتل"، مقال في مجلة لندن ريفيو أوف بوكس، المجلد 5، العدد 3، 17 فبراير 1983

1-المأساة الإنسانية

في صباح يوم 18 سبتمبر 1982، عندما دخل الصحفيون الأوائل والمسعفون إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، انكشفت للعالم أبعاد كارثة إنسانية تفوق الخيال. كانت الجثث ملقاة في الشوارع والأزقة، وفي المنازل التي تم اقتحامها. عائلات بأكملها أبيدت، وأظهرت الجثث علامات تعذيب وتنكيل وحشي قبل القتل. كان من بين الضحايا رجال ونساء وأطفال وشيوخ، معظمهم من المدنيين العزل.

تختلف التقديرات حول العدد الدقيق للضحايا. الأرقام الرسمية اللبنانية والإسرائيلية تحدثت عن مئات، لكن مصادر فلسطينية ومنظمات حقوقية دولية، بما في ذلك الصليب الأحمر الدولي، قدرت العدد بما يتراوح بين 1500 و 3500 قتيل[1]

لكن بعيداً عن دقة الأرقام، كانت بشاعة المشهد كافية لتترك ندوباً نفسية عميقة لدى الناجين وفي الوعي الجماعي الفلسطيني.

وصف الصحفي البريطاني روبرت فيسك، الذي كان من أوائل شهود العيان، المشهد قائلاً: "كانوا في كل مكان، في الأزقة، في الشقق، على أكوام القمامة... لقد كانت رائحة الموت لا تطاق... رأيت نساء مقتولات في منازلهن وأطفالهن الرضع لا يزالون بجوارهن، ملابسهم الصغيرة داكنة ورطبة من الدماء"[2]

هذه الشهادات، مصحوبة بالصور المروعة التي التقطها مصورون مثل راموندي وكريس ستيل–بيركنز، نقلت هول المذبحة إلى العالم.

2-انهيار الضمانات الدولية

كان الأثر السياسي والنفسي الأعمق للمجزرة هو الشعور المطلق بالخيانة. فقبل أسابيع قليلة، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت بناءً على خطة قدمها

[1] بيان نويهض، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] روبرت فيسك، ويل لأمة، مرجع سبق ذكره، ص 365.

المبعوث الأمريكي فيليب حبيب[1] كانت الخطة تتضمن تعهداً واضحاً من الولايات المتحدة بضمان أمن وسلامة المدنيين الفلسطينيين الذين سيبقون في المخيمات.

كانت القوة متعددة الجنسيات (الأمريكية والفرنسية والإيطالية) قد وصلت إلى بيروت للإشراف على خروج المقاتلين الفلسطينيين، لكنها غادرت المدينة في 10 سبتمبر، قبل أيام قليلة فقط من وقوع المجزرة، معتبرة أن مهمتها قد انتهت. هذه المغادرة المبكرة، التي تمت رغم تحذيرات من قادة لبنانيين وفلسطينيين من خطر تعرض المخيمات لهجوم، اعتبرت بمثابة ضوء أخضر ضمني لإسرائيل وحلفائها.

لذلك لم تكن المجزرة في نظر الفلسطينيين مجرد عمل وحشي ارتكبته ميليشيا لبنانية بتسهيل إسرائيلي، بل كانت أيضاً فشلاً ذريعاً، أو تواطؤاً، من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. قال ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير، في تصريح شهير بعد المجزرة: "لقد تلقيت ضمانات مكتوبة من فيليب حبيب... أين هي الضمانات؟ أين هي كرامة الولايات المتحدة؟" [2]

هذا الشعور بالخذلان عمّق من عزلة الفلسطينيين وأفقدهم الثقة في أي حلول دبلوماسية أو وعود دولية. وأصبح شعار "لا ثقة بأحد" سائداً في الخطاب السياسي والشعبي الفلسطيني.

3- الأزمة الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية

جاءت المجزرة لتزيد من تعقيد الأزمة التي كانت تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية أصلاً بعد خروجها من لبنان. كان الخروج من بيروت بحد ذاته هزيمة استراتيجية، حيث فقدت المنظمة آخر قاعدة جغرافية مستقلة لها على حدود فلسطين. جاءت المجزرة لتضيف

[1] دبلوماسي أمريكي، كان المبعوث الخاص للرئيس ريغان إلى الشرق الأوسط. هو الذي تفاوض على اتفاق خروج مقاتلي منظمة التحرير من بيروت وقدم ضمانات أمريكية بحماية المدنيين الفلسطينيين

[2] آلان هارت، عرفات: إرهابي أم صانع سلام؟، لندن: سيدجويك وجاكسون، 1984، ص 451.

إلى الهزيمة العسكرية مأساة إنسانية، ولتثير تساؤلات مريرة داخل الصف الفلسطيني حول حكمة قرار الخروج.

قيادة عرفات :واجه ياسر عرفات انتقادات حادة من أجنحة أكثر تشدداً داخل المنظمة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة اتهمه هؤلاء بالسذاجة والثقة المفرطة في الوعود الأمريكية، واعتبروا أن قرار إلقاء السلاح ومغادرة بيروت كان خطأً استراتيجياً فادحاً أدى إلى ترك الشعب الفلسطيني الأعزل فريسة للمجازر [1]

الانشقاق في حركة فتح :لم تقتصر الانتقادات على الفصائل الأخرى، بل ظهرت تيارات معارضة قوية داخل حركة "فتح" نفسها، التي كان يتزعمها عرفات. قاد هذه التيارات شخصيات مثل أبو موسى[2] وأبو صالح، الذين اتهموا عرفات بالانحراف عن خط الثورة والتخلي عن الكفاح المسلح. هذا الصراع الداخلي سيتطور لاحقاً في عام 1983 إلى انشقاق مسلح داخل "فتح" بدعم من سوريا، مما أدى إلى ما يعرف بـ "حرب المخيمات" الثانية في طرابلس، حيث حارب الفلسطينيون بعضهم البعض.

باختصار، كانت مجزرة صبرا وشاتيلا بمثابة المسمار الأخير في نعش "مرحلة بيروت" من تاريخ الثورة الفلسطينية. لقد "انعكست الحرب الأهلية اللبنانية سلبيًا على منظمة التحرير الفلسطينية بخروجها من الأراضي اللبنانية"، وجاءت المجزرة لتؤكد هذا الخروج بشكل دموي، وتدخل القضية الفلسطينية في مرحلة من التشتت والضياع السياسي استمرت لسنوات.

---

[1] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993، أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1997، ص 524.

[2] اسمه الحقيقي سعيد مراغة ، قيادي عسكري في حركة "فتح". قاد تياراً معارضاً لياسر عرفات تطور إلى انشقاق مسلح عام 1983 بدعم سوري.

ثالثا: الانعكاسات على المستوى اللبناني

1-**فراغ السلطة بعد اغتيال بشير الجميل :**تم اغتيال بشير الجميل، الرئيس المنتخب وحليف إسرائيل، في 14 سبتمبر خلق فراغاً وشعوراً بالضياع لدى معسكره. المجزرة كانت، جزئياً، عملاً انتقامياً مباشراً لهذا الاغتيال.

ثانياً: انتخاب أمين الجميل وصعوبة لملمة الوطن :أدت الأزمة إلى الإسراع في انتخاب أمين الجميل، شقيق بشير، كرئيس توافقي في محاولة لتهدئة الوضع. سيتم توضيح كيف كان أمين أضعف من أخيه ويفتقر إلى الكاريزما والدعم العسكري الذي تمتع به بشير، مما جعل مهمته في إعادة بناء الدولة شبه مستحيلة.

ثالثاً: تصدع المعسكر المسيحي :إن المجزرة، ورغم أن من نفذها هو ميليشيا مسيحية (الكتائب/القوات اللبنانية)، إلا أنها أحدثت شرخاً داخل هذا المعسكر. ظهرت أصوات مسيحية (مثل الرئيس السابق سليمان فرنجية[1] وشخصيات أخرى) تدين الجريمة، مما كشف عن عمق الخلافات حول التحالف مع إسرائيل. كما ستتم الإشارة إلى الصراع الداخلي اللاحق داخل "القوات اللبنانية" الذي أطاح بإيلي حبيقة [2](المتهم الرئيسي بقيادة الهجوم) على يد سمير جعجع.

رابعاً: دخول الحرب الأهلية طوراً أكثر وحشية : رفعت المجزرة منسوب الحقد الطائفي وأزالت أي خطوط حمراء متبقية. تبعتها سنوات من العنف المفرط، بما في ذلك "حرب المخيمات" بين حركة أمل والفلسطينيين، و"حرب الجبل" بين الدروز والمسيحيين، مما جعل المصالحة الوطنية تبدو أبعد من أي وقت مضى. سيتم الاستشهاد بمؤرخين لبنانيين مثل كمال الصليبي وفواز طرابلسي.

---

[1] رئيس لبنان الأسبق (1970–1976) وزعيم مسيحي من شمال لبنان. كان خصماً لبشير الجميل، وأدان المجزرة، مما عكس الانقسام داخل المعسكر المسيحي.

[2] قائد جهاز الأمن والمخابرات في "القوات اللبنانية". يعتبر المتهم الرئيسي بقيادة القوة التي دخلت المخيمات ونفذت المجزرة. اغتيل في بيروت عام 2002.

المبحث الثاني: المواقف وردود الفعل

أثارت مجزرة صبرا وشاتيلا، بحكم بشاعتها وتوقيتها الحساس وتورط أطراف متعددة فيها، موجة واسعة من ردود الفعل التي تراوحت بين الإنكار والإدانة، وبين العجز الرسمي والغضب الشعبي. يمكن تصنيف هذه المواقف إلى ثلاثة مستويات: محلية (لبنانية)، وإقليمية (عربية)، ودولية.

أولا: المواقف المحلية

عكست ردود الفعل على الساحة اللبنانية الداخلية حالة الانقسام الحاد والانهيار شبه الكامل لمؤسسات الدولة، كان لبنان في تلك الفترة مسرحاً مفتوحاً للصراعات، وكانت مواقف القوى المختلفة نابعة من مصالحها وتحالفاتها الطائفية والسياسية أكثر من كونها موقفاً وطنياً موحداً.

1-موقف الأطراف الإسلامية والوطنية

كانت إدانة المجزرة من قبل "الحركة الوطنية اللبنانية" والقوى الإسلامية حاسمة وفورية. ضمت هذه الجبهة العريضة أحزاباً يسارية وقومية (مثل الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط[1]، والحزب الشيوعي اللبناني) ومنظمات إسلامية (مثل حركة أمل الشيعية، والمرابطون السنية).

أصدرت هذه القوى بيانات متتالية أدانت فيها "الجريمة النكراء التي يندى لها جبين الإنسانية"، وحملت المسؤولية الكاملة والمباشرة لإسرائيل، التي كانت قواتها تحاصر المخيمات وتسيطر على مداخلها ومخارجها، ولحلفائها في حزب الكتائب والقوات اللبنانية الذين وصفتهم بـ"أدوات المشروع الإسرائيلي في لبنان" [2]

[1] زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس الحركة الوطنية اللبنانية بعد اغتيال والده. أدان المجزرة بشدة وحمل إسرائيل وحلفاءها المسؤولية

[2] بيان صادر عن الحركة الوطنية اللبنانية، نشر في صحيفة "السفير"، بيروت، العدد الصادر في 20 سبتمبر 1982، ص 4.

دعا وليد جنبلاط، الذي كان والده كمال جنبلاط[1] قد اغتيل قبل سنوات، إلى "مواجهة الغزو الإسرائيلي وعملائه بكل الوسائل"، محذراً من أن المجزرة تهدف إلى إشعال فتنة طائفية شاملة لتبرير الوجود الإسرائيلي الدائم في لبنان[2]

من جهتها، وجدت حركة أمل، بقيادة نبيه بري، نفسها في موقف حرج، فهي وإن أدانت المجزرة بشدة، إلا أن علاقاتها مع الفلسطينيين كانت متوترة وستنفجر لاحقاً في "حرب المخيمات". لكن في تلك اللحظة، كان الموقف العام هو التنديد بالجريمة ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين (كان هناك ضحايا لبنانيون أيضاً في المخيمات).

عكست هذه المواقف شعوراً عميقاً بالمرارة والغضب، ليس فقط تجاه إسرائيل والكتائب، بل أيضاً تجاه ما اعتبروه تخاذلاً دولياً وعربياً سمح بوقوع الكارثة.

2-موقف الأطراف المسيحية (الكتائب والقوات اللبنانية)

اتسم الموقف الرسمي لحزب الكتائب وذراعه العسكري "القوات اللبنانية" بالارتباك ومحاولة التنصل الكامل من المسؤولية. كانت هذه القوى في حالة صدمة بعد اغتيال زعيمها بشير الجميل، الذي كان من المفترض أن يقودها إلى السلطة المطلقة بدعم إسرائيلي.

في البداية، نفت القوات اللبنانية بشكل قاطع أي تورط لها في أحداث المخيمات. زعمت قيادتها، التي كانت قد انتقلت إلى فادي افرام بعد وفاة بشير، أن ما حدث كان مجرد "عملية تمشيط محدودة للبحث عن إرهابيين فلسطينيين" تخلفوا عن المغادرة، وأن الاشتباكات التي وقعت كانت مع "عناصر مسلحة" داخل المخيمات [3]وقد تبنى الإعلام التابع للقوات هذه الرواية، محاولاً تصوير الضحايا على أنهم مقاتلون وليسوا مدنيين.

---

[1] مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي والحركة الوطنية اللبنانية. اغتيل عام 1977، لكن النص يذكره في سياق الحديث عن ابنه وليد.

[2] فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص 265.

[3] كريم بقرادوني، سلام مفقود: لعنة وطن، بيروت: دار عبر الشرق، 1984، ص 311.

لاحقاً، ومع تزايد الأدلة الدامغة والشهادات الدولية، تغيرت الرواية قليلاً. بدأت بعض المصادر في القوات اللبنانية تتحدث عن "عناصر غير منضبطة" تصرفت من تلقاء نفسها بدافع الانتقام لمقتل بشير الجميل، في محاولة لإبعاد المسؤولية عن القيادة الرسمية للحزب والميليشيا [1]

كان إيلي حبيقة، قائد جهاز الأمن والمخابرات في القوات اللبنانية والذي كان متواجداً في غرفة العمليات الإسرائيلية المشرفة على المخيم، هو الشخصية المحورية التي وجهت إليها أصابع الاتهام. لكنه ظل ينفي تورطه المباشر حتى اغتياله في عام 2002، قبل أيام من موعد كان مقرراً أن يدلي فيه بشهادته أمام محكمة بلجيكية تنظر في القضية.

هذا الموقف المتذبذب بين الإنكار القاطع والاعتراف الضمني بـ"تجاوزات"، كشف عن عمق الأزمة التي يعيشها هذا المعسكر، الذي وجد نفسه متهماً بارتكاب جريمة حرب بشعة أمام العالم، مما أضر بصورته كـ"مدافع عن المسيحيين" وأظهره كطرف دموي في الصراع.

3 –موقف الدولة اللبنانية

كانت الدولة اللبنانية في سبتمبر 1982 في حالة من الشلل والانهيار التام. كان الرئيس إلياس سركيس[2] في الأيام الأخيرة من ولايته، والبلاد كانت بلا رئيس فعلي بعد اغتيال بشير الجميل وقبل انتخاب أمين الجميل. الجيش اللبناني كان منقسماً ومهمشاً، وكانت بيروت الغربية تحت السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي.

في ظل هذا الواقع، كان الموقف الرسمي للدولة اللبنانية ضعيفاً وباهتاً. اكتفى رئيس الوزراء شفيق الوزان بإصدار بيان إدانة "خجول"، وصف فيه ما حدث بأنه "مجزرة وحشية" و"عمل إجرامي"، ودعا إلى تحقيق دولي، لكن الحكومة اللبنانية لم تكن تملك أي سلطة

[1] جوناثان راندال، أمة ذاهبة إلى الحرب: تاريخ لبنان الحديث، نيويورك: مطبعة فايكنغ، 1983، ص 284.

[2] رئيس الجمهورية اللبنانية الذي كانت ولايته على وشك الانتهاء عند وقوع المجزرة. كانت سلطته شكلية في ظل انهيار الدولة.

فعلية على الأرض للقيام بأي إجراء. لم يتمكن الجيش اللبناني من دخول المخيمات إلا بعد انتهاء المجزرة وانسحاب الميليشيات.

لاحقاً شكلت الحكومة اللبنانية لجنة تحقيق خاصة بها، لكن نتائجها لم تنشر قط، ولم توجه اتهامات لأي طرف لبناني، في مثال صارخ على ثقافة الإفلات من العقاب التي سادت طوال الحرب الأهلية، وتوجت لاحقاً بقانون العفو العام الذي صدر بعد اتفاق الطائف وشمل جميع جرائم الحرب، هذا العجز الرسمي للدولة في حماية سكانها (بمن فيهم اللاجئون على أراضيها) وفي محاسبة المجرمين، كان أحد أبرز تجليات فشلها ككيان سياسي ذي سيادة.

ثانيا: المواقف الإقليمية

1- الموقف الجزائري: جاء في بيان أصدرته الحكومة الجزائرية عقب اجتماع ترأسه الرئيس الشاذلي بن جديد، أن الجزائر تطالب بالانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال الصهيوني من الأراضي اللبنانية، كما بعث الرئيس الجزائري برسالة تعزية إلى السيد ياسر عرفات ترحّم فيها على أرواح ضحايا مجزرة بيروت الغربية[1].

2- **الموقف التونسي:** أبدى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عميق تأثره واستياءه الشديد إزاء الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الغزو الإسرائيلية وحلفاؤها. كما دعت الحكومة التونسية الدول الثلاث المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات (الولايات المتحدة، فرنسا وإيطاليا) إلى التدخل من أجل حمل إسرائيل على احترام تعهداتها تجاه لبنان.

3- **الموقف الكويتي:** جرت تظاهرة نسائية ضخمة في الكويت احتجاجا على المجازر التي جرت في بيروت. وسارت المتظاهرات في الشوارع وهن يهتفن بشعارات معادية للولايات المتحدة الاميركية. [2]

[1] مرجع سابق، ص 316

[2] يوميات الغزو الاسرائيلي، وثائق وصور، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1982، ص 314.

5- موقف إيران والمحور الراديكالي : تبنّت إيران منذ 1979 موقفًا رافضًا لأي تسوية سياسية، واعتبرت مفاوضات فيليب حبيب محاولة أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية.

بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، أدانت طهران المجزرة ورأت فيها تواطؤًا أمريكيًا–إسرائيليًا، مما دفعها إلى دعم تأسيس حزب الله في لبنان كخيار مقاوم.

أما سوريا، فرفضت الاتفاق ورأت أنه يقلل من نفوذها في لبنان، فيما اكتفت ليبيا بالإدانة الإعلامية والسياسية.

شكلت هذه المواقف مجتمعة نواة "المحور الراديكالي"، الذي تبنى المقاومة المسلحة ورفض التسويات الدولي.[1]

ثالثا: المواقف الدولية

1- الولايات المتحدة الأمريكية

"صدمة ورعب" الرئيس ريغان : لم يكن مجرد صدمة، بل كان غضباً وإحراجاً شديدين لأن المجزرة نسفت مصداقية الوساطة الأمريكية.

قرار إعادة القوة متعددة الجنسيات : لم يكن هذا القرار فقط لحماية الفلسطينيين، بل أيضاً لإنقاذ ماء وجه السياسة الأمريكية في المنطقة ومحاولة استعادة الاستقرار في لبنان.

الضغط على إسرائيل : مارست واشنطن ضغوطاً خلف الكواليس على حكومة بيغن لتشكيل لجنة تحقيق، مدركة أن عدم التحقيق سيؤدي إلى كارثة في علاقات إسرائيل مع الغرب.

2- الأمم المتحدة: الإدانة بـ"الإبادة الجماعية"

قرار مجلس الأمن 521 : نص القرار الذي "يدين المجزرة الإجرامية للمدنيين الفلسطينيين في بيروت."

قرار الجمعية العامة 123/37 : إدانة الجمعية العامة للمجزرة واعتبارها "عملاً من أعمال الإبادة الجماعية (act of genocide) "هي أقوى تكييف قانوني وسياسي للجريمة على المستوى الدولي، حتى لو لم يكن ملزماً. سيتم شرح الجدل حول استخدام هذا المصطلح.

[1] الكاتِب، صبرا وشاتيلا ، مقاومة المذبحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 4، 1982، ص 60.

3- ردود الفعل الأوروبية:

1- موقف فرنسا: صرّح وزير الخارجية الفرنسي، السيد كلود شيسون، في مقابلة تلفزيونية، بأن فرنسا مستعدة لإرسال قوات جديدة إلى لبنان بهدف حماية المدنيين. وأوضح أنه عقد صباحًا اجتماعًا مع وزير الدفاع الفرنسي شارل أرنو لبحث سبل تحرك فرنسا في هذا الشأن، سواء في إطار الأمم المتحدة أو ضمن أي صيغة أخرى. كما برّر انسحاب القوة المتعددة الجنسيات سابقًا من بيروت بكونها لم تكن مكلفة بمهمة حماية المدنيين.

وفي السياق نفسه، شهدت باريس تظاهرة حاشدة شارك فيها فرنسيون وفلسطينيون وعرب للتعبير عن إدانتهم للمجازر التي وقعت في بيروت الغربية.

2- موقف موسكو: طالب بيان رسمي صادر عن الاتحاد السوفياتي مجلس الأمن الدولي ببحث إمكانية فرض عقوبات على إسرائيل، مشيرًا إلى أنه من المشروع التساؤل حول ما إذا كان من المناسب السماح لإسرائيل بالاستمرار كعضو في المنظمة الدولية. كما اتهم البيان الجيش الإسرائيلي بارتكاب المجزرة التي راح ضحيتها أكثر من 1500 مدني في مخيمي صبرا وشاتيلا.[1]

[1] يوميات الغزو الاسرائيلي، وثائق وصور، ص 313.

خلاصة الفصل

مثلت مجزرة صبرا وشاتيلا، كما حاولنا أن نبين في هذا الفصل، لحظة كاشفة بامتياز. لقد نزعت الأقنعة عن وجوه كثيرة، وفضحت هشاشة التحالفات، وزيف الضمانات، وعمق الأزمة الإنسانية والسياسية في قلب الشرق الأوسط. إن تحليل انعكاساتها وردود الفعل عليها يقودنا إلى مجموعة من الخلاصات الجوهرية.

على المستوى الإسرائيلي، أظهرت المجزرة أن "الجيش الأكثر أخلاقية في العالم"، كما كان يروج له، قادر على التورط في أبشع جرائم الحرب، ولو بشكل غير مباشر. لقد أدت إلى أزمة ضمير حقيقية، لكنها انتهت بحل سياسي تمثل في تقرير لجنة كاهان الذي، رغم أهميته في مساءلة القادة، إلا أنه لم يرقَ إلى مستوى العدالة الجنائية، وكرس مبدأ الإفلات من العقاب للمنفذين المباشرين.

على المستوى الفلسطيني، كانت المجزرة بمثابة إعلان وفاة لمرحلة كاملة من الكفاح الوطني. لقد قضت على الثقة بالوعود الدولية، وأثبتت أن الشعب الفلسطيني تُرك وحيداً لمواجهة مصيره. كما عمقت الانقسامات الداخلية في صفوف منظمة التحرير، ودفعت بالقضية نحو سنوات من التيه والبحث عن استراتيجية جديدة في ظل الشتات الجديد بعد بيروت.

وعلى المستوى اللبناني، كانت المجزرة تتويجاً مأساوياً لسنوات من الحرب الأهلية، لكنها أيضاً دشنت مرحلة جديدة أكثر وحشية. لقد كشفت عن فشل مشروع "لبنان القوي" الذي حمله بشير الجميل، وأظهرت أن التحالف مع إسرائيل لم يجلب الأمن بل المزيد من الدمار، وعمقت الشروخ الطائفية بشكل حال دون قيام أي مشروع وطني جامع لسنوات طويلة.

أما ردود الفعل الإقليمية والدولية، فقد كشفت عن عالم منقسم وعاجز. النظام العربي الرسمي اكتفى ببيانات الشجب، مما عكس حالة الوهن التي وصل إليها. في المقابل، تحرك الضمير العالمي، وضغطت الشعوب ووسائل الإعلام في الغرب، مما أجبر الحكومات،

وخاصة الولايات المتحدة، على التحرك ليس من منطلق إنساني بحت، بقدر ما هو لإنقاذ مصداقيتها وسياساتها في المنطقة.

تظل مجزرة صبرا وشاتيلا شاهداً حياً على وحشية الحرب وتواطؤ السياسة. لقد كشفت عن عمق الأزمة اللبنانية، وعن الدور الإسرائيلي في تأجيجها، وعن هشاشة الضمانات الدولية. ورغم مرور عقود، لا تزال ذكراها حية في الوجدان الفلسطيني واللبناني والعربي، وتطرح أسئلة جوهرية حول العدالة والمسؤولية الإنسانية والقانونية. لقد أثبتت وقائع المجزرة أن القضية الفلسطينية كانت في قلب الأزمة اللبنانية، وأن أمن اللاجئين كان ورقة مساومة في أيدي القوى المتصارعة. وتبقى هذه الذكرى الأليمة جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية، وصرخة دائمة تطالب بالعدالة وتذكر العالم بأحد أحلك فصول تاريخه المعاصر.

خاتمــة

خاتمـة

تعد مذابح صبرا وشاتيلا التي وقعت في أيلول/سبتمبر 1982 تمثل لحظة مظلمة في التاريخ المعاصر، إذ لم تكن مجرد حدث عابر في سياق الحرب الأهلية اللبنانية أو الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بل شكّلت مأساة إنسانية كبرى كشفت هشاشة القوانين الدولية وعجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين. فقد نفّذت الميليشيات اللبنانية المتحالفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي المجزرة بحق آلاف اللاجئين الفلسطينيين وسكان المخيمات من المدنيين العُزّل، في ظل حصار وتواطؤ مكشوف من الجيش الإسرائيلي الذي مكّن تلك الميليشيات من الدخول والخروج دون عوائق.

لقد أسفرت هذه المجازر عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا، بينهم نساء وأطفال وشيوخ، لتتحول إلى واحدة من أبشع صور التطهير العرقي والإبادة الجماعية في المنطقة. ولم تتوقف آثارها عند حدود الدماء التي سُفكت، بل خلّفت ندوبًا عميقة في الوعي الفلسطيني والعربي والعالمي، ورسّخت شعورًا بالخذلان نتيجة صمت القوى الكبرى وتقاعس المنظمات الدولية التي اكتفت ببيانات إدانة لم ترقَ إلى مستوى الحدث.

تُعدّ صبرا وشاتيلا اليوم رمزًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تجسيد لمدى بشاعة الحروب حين يُستهدف الأبرياء، ومن جهة أخرى شاهد حي على غياب العدالة الدولية وانتقائيتها في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. كما أن استذكارها بعد أكثر من أربعة عقود يحمل رسالة إنسانية وأخلاقية تتجاوز حدود السياسة، تدعو إلى إعادة الاعتبار لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ ثقافة السلام العادل القائم على الكرامة والعدالة، ومنع تكرار مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. بقرادوني كريم .**سلام مفقود: لعنة وطن** .بيروت: دار عبر الشرق، 1984.

2. بيان نويهض .**صبرا وشاتيلا: سبتمبر 1982** .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

3. الربيعي، سؤدد عبد الحسين .**العراق والحرب الأهلية اللبنانية 1975–1976** .بغداد: منشورات الطليعة، 2020.

4. راندال جوناثان .**أمة ذاهبة إلى الحرب: تاريخ لبنان الحديث** .نيويورك: مطبعة فايكنغ، 1983.

5. سيغف توم .**إسرائيل السابعة: الإسرائيليون الأوائل** .القدس: دار كنعان، 2000.

6. شيف زئيف، وإيهود يعاري .**حرب لبنان: خديعة إسرائيل** .تل أبيب: دار شوكن، 1984.

7. صايغ يزيد .**الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993** . أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1997.

8. طرابلسي فواز .**تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف** .بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

9. عوز عاموس .**هنا وهناك في إسرائيل** .تل أبيب: دار عم عوفيد، 1983.

10. غريش آلان .**منظمة التحرير الفلسطينية: الحقيقة والصورة** .باريس: دار غاليمار، 1985.

11. فيسك روبرت .**ويل لأمة: اختطاف لبنان** .لندن: أندريه دويتش، 1990.

12. الخالدي رشيد .**تحت الحصار: قرار منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت** .نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1986.

13. مينارغ آلان .**أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى مجازر المخيمات الفلسطينية** .ط2. بيروت: المكتبة الدولية، 2006.

14. هارت آلان .**عرفات: إرهابي أم صانع سلام؟** .لندن: سيدجويك وجاكسون، 1984.

15. محمود عبد الله ، **مخيم شاتيلا الجراح و الكفاح**، وحدة الدراسات والأبحاث، ط 1، بيروت،8 200

ثانياً: الرسائل الجامعية

16. السعيد إيلين مطر محمد .**الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1983** . رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، 2013.

ثالثاً: التقارير والوثائق الرسمية

The Kahan Commission. **The Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut, Final Report**. Jerusalem, 1983.

17. لجنة كاهان، **تقرير لجنة التحقيق في أحداث مخيمات اللاجئين في بيروت، التقرير النهائي** .القدس، 1983

18. وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية. أرشيف تصريحات سبتمبر 1982.

رابعاً: المقالات الصحفية والدوريات

19. الكاتِب، صبرا وشتيلا ، مقاومة المذبحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 4، 1982.

20. زكريا الشيخ، صبرا وشتيلا ، مقاومة المذبحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 1، 1984.

21. محمد سكير الشمري، اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وموقف القوى السياسية اللبنانية من الاتفاق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 12، 2022.

22. لبنى بهولي، المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي، مجلة القانون: المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 2، 2023.

23. سعيد، إدوارد. "الإذن بالقتل ."**لندن ريفيو أوف بوكس**، المجلد 5، العدد 3، (17 فبراير 1983)

24. صحيفة "السفير". بيروت، أعداد سبتمبر 1982.

خامساً: الكتب باللغة الأجنبية

25. Fisk, Robert. "The Sabra and Shatila Massacres: Why Do We Forget?". **The Independent**, (13 September 2012).

26. Chomsky, Noam. **The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians**. Cambridge, MA: South End Press, 1999.

27. Friedman, Thomas L. **From Beirut to Jerusalem**. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1989.

28. al-Hout, Bayan Nuwayhed. **Sabra and Shatila: September 1982**. London: Pluto Press, 2004.

29. Peteet, Julie. **Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps**. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005.

سادساً: المصادر السمعية والبصرية

1. هيئة الإذاعة البريطانية (BBC). "The Accused". فيلم وثائقي، 2001.
2. فولمان آري مخرج " فالس مع بشير ."فيلم رسوم متحركة وثائقي، 2008.
3. "مجزرة صبرا وشاتيلا ."فيلم وثائقي من إنتاج مؤسسات حقوقية وجمعيات أهلية لبنانية وفلسطينية.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. https://democraticac.de/?p=80720

الملاحق

الملحق رقم 1 : خريطة لمخيمي صبرا وشاتيلا

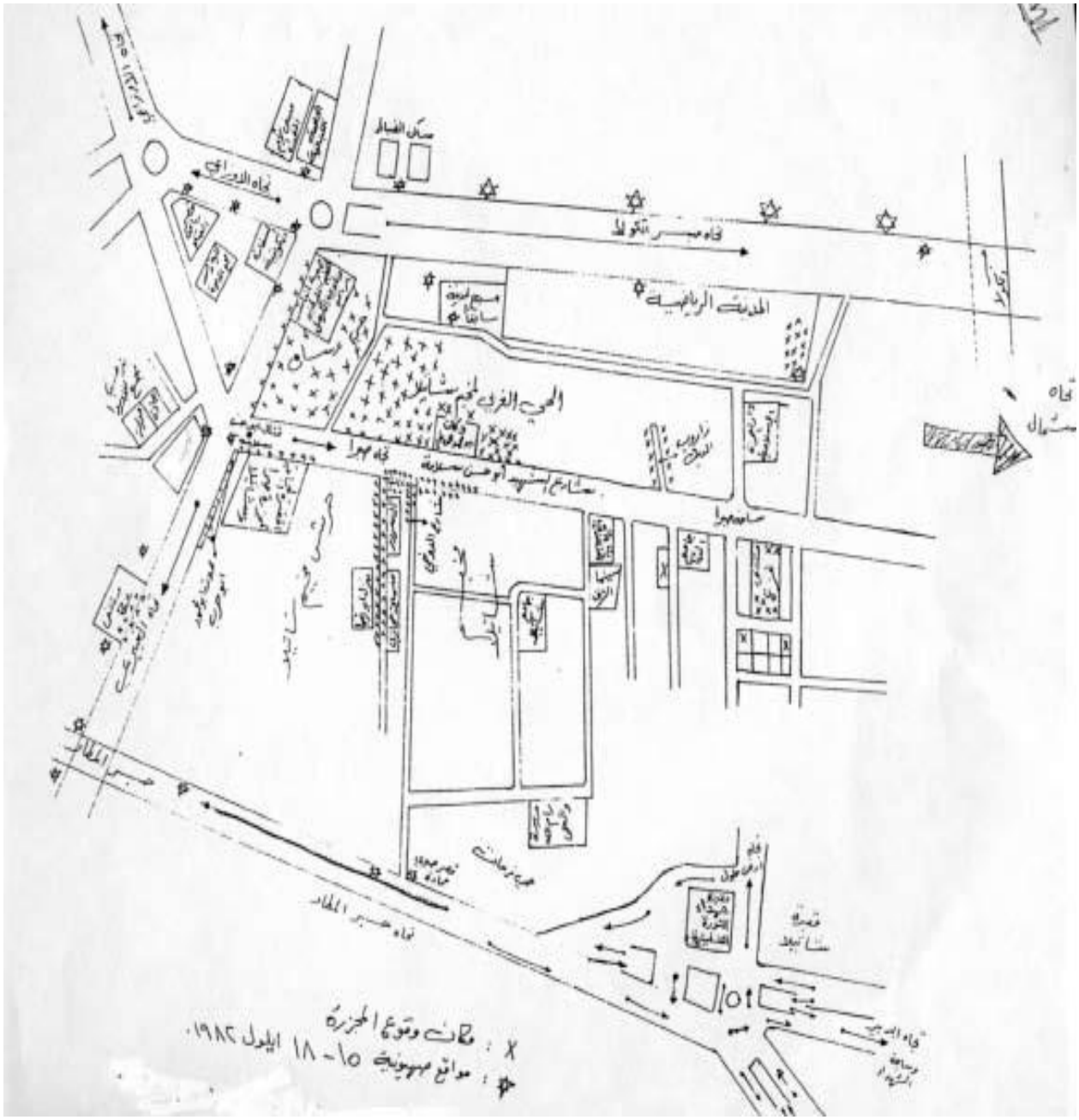

المصدر: محمود عبد الله ، مخيم شاتيلا الجراح و الكفاح، وحدة الدراسات والأبحاث، ط 1، بيروت،8 200 ، ص 46

الملحق رقم 2 : رخصة الخروج في المخيم

المصدر: محمود عبد الله ، مخيم شاتيلا الجراح و الكفاح، وحدة الدراسات والأبحاث، ط 1، بيروت،8 200 ص 29

الملحق 3 : شهداء المجزرة

المصدر: يوميات الغزو الاسرائيلي، وثائق وصور، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1982، ص 319.

الملحق 4: شهداء المجزرة

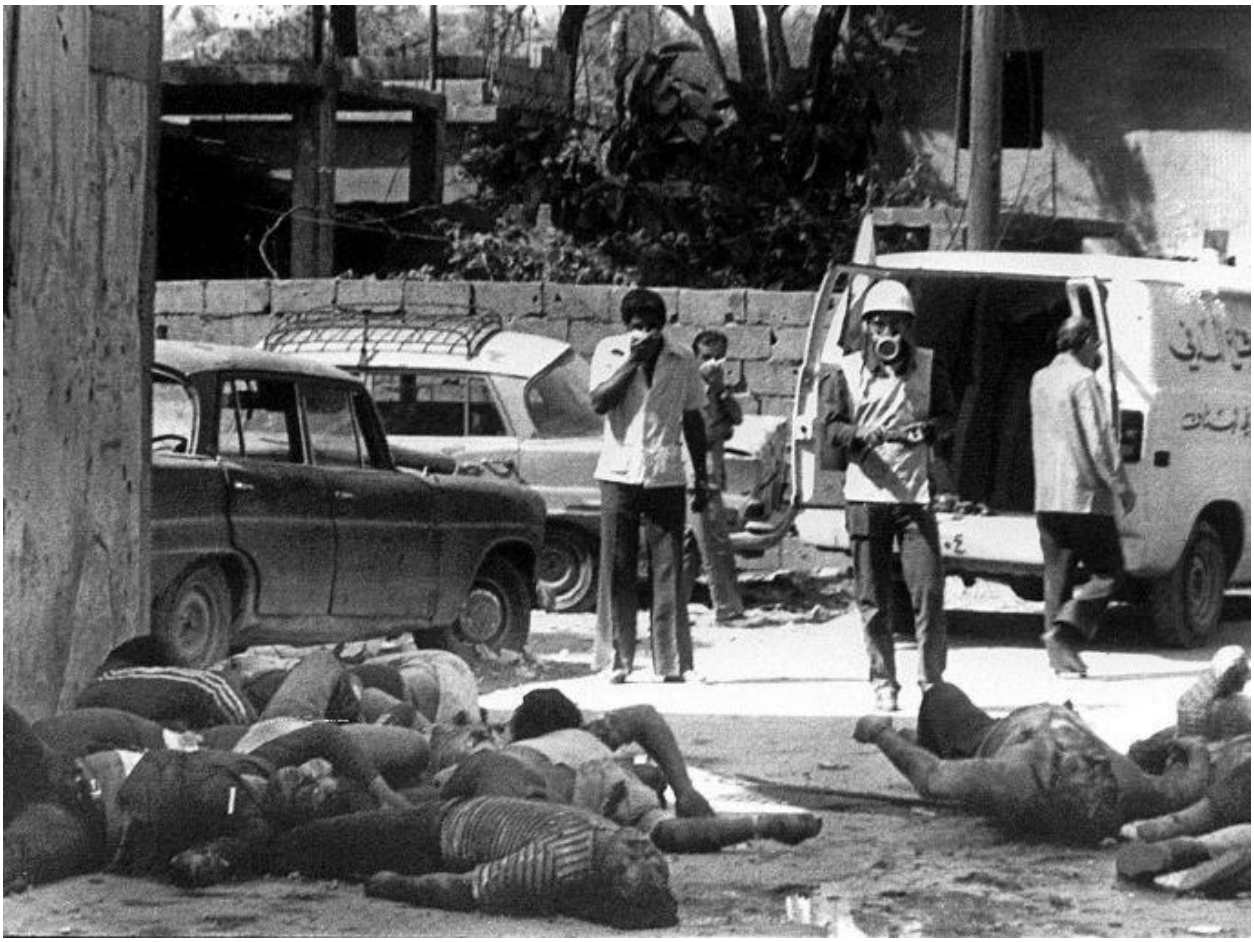

المصدر: صبرا وشاتيلا.. جرح نازف في ذاكرة الفلسطينيين. www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2025/05/23 على الساعة: 10:02

الملحق 5 : وثيقة إيداع مذكرة الماستر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

1985

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: مذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982 وتداعياتها بالمكاسات

إعداد الطلبة:

1- [illegible] رقم التسجيل: 202035069408

2- رقم التسجيل:

القسم: تاريخ **الشعبة:** العلوم الانسانية **التخصص:** الوطن العربي المعاصر

إشراف: بن فيحي عيسى **الرتبة:** دكتور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم
نائب رئيس
قسم التاريخ
مكلف بما بعد التدرج
والبحث العلمي

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : + 213 35 35 3044 هاتف/ فاكس:

الملحق 6 : تصريح شرفي بالنزاهة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2025

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): تمار ليليا

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211148429

الصادرة بتاريخ : 2024/12/05 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 202035069408

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: **مذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982 وقائعها وانعكاساتها**

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2025/09/29

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة 1-10

المدخل التمهيدي: الخلفية التاريخية للمجزرة

تمهيد 13

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية 14

أولاً: أسباب الحرب الأهلية 14

ثانياً: وضعية الفلسطينيين في لبنان 16

المبحث الثاني: الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 18

أولاً: أسباب الاجتياح ومساره 18

ثانياً: حصار بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية 19

خلاصة الفصل 21

الفصل الأول: وقائع مجزرة صبرا وشاتيلا

تمهيد 23

المبحث الأول: التعريف بمخيم صبرا وشاتيلا 24

أولاً: الموقع الجغرافي 24

ثانياً: التركيبة السكانية 27

ثالثاً: الأوضاع الأمنية والمعيشية في المخيم قبل المجزرة 30

المبحث الثاني: مجريات المجزرة وأحداثها 35

أولاً: دوافع المجزرة 35

ثانياً: وقائع المجزرة وشهادات حية 38
ثالثاً: مخلفات المجزرة 41
خلاصة الفصل 44

الفصل الثاني: انعكاسات المجزرة وردود الفعل

تمهيد 46
المبحث الأول: انعكاسات المجزرة وآثارها 48
أولا: الانعكاسات على المستوى الإسرائيلي 48
ثانيا: الانعكاسات على المستوى الفلسطيني 52
ثالثا: الانعكاسات على المستوى اللبناني 56
المبحث الثاني: المواقف وردود الفعل 57
أولا: المواقف المحلية 57
ثانيا: المواقف الإقليمية 60
ثالثا: المواقف الدولية 61
خلاصة الفصل 63
خاتمة 66
قائمة المصادر والمراجع 68

الملاحق

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص

تشكل مجزرة صبرا وشاتيلا (16–18 أيلول/سبتمبر 1982) إحدى أبشع الجرائم في التاريخ المعاصر، حيث استُهدِف مدنيون فلسطينيون ولبنانيون عُزّل في المخيمين تحت حصار الجيش الإسرائيلي وبعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية. أسفرت المجزرة عن مقتل ما بين 2000 و3500 ضحية، ونفذتها ميليشيات لبنانية بتغطية إسرائيلية.

لم تكن المجزرة حدثًا معزولًا، بل ثمرة سياق معقّد من الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي للبنان والتواطؤ الدولي. وقد خلّفت انعكاسات عميقة: سياسيًا عززت خطاب المقاومة ورفض التسويات، وإنسانيًا رسخت مأساة في الذاكرة الجماعية الفلسطينية واللبنانية، ودوليًا كشفت عجز القانون الدولي وازدواجية المعايير.

الكلمات المفتاحية: صبرا وشاتيلا؛ 1982؛ الحرب الأهلية اللبنانية؛ منظمة التحرير الفلسطينية؛ إسرائيل؛ المحور الراديكالي؛ القانون الدولي؛ الذاكرة الجماعية.

Abstract

The Sabra and Shatila massacre (September 16–18, 1982) stands as one of the most horrific crimes in modern history, where defenseless Palestinian and Lebanese civilians were targeted in the two camps under the siege of the Israeli army, shortly after the withdrawal of the Palestine Liberation Organization. The massacre, carried out by Lebanese militias with Israeli cover, left between 2,000 and 3,500 victims. It was not an isolated event but rather the outcome of a complex context involving the Lebanese Civil War, the Israeli invasion of Lebanon, and international complicity. The massacre had profound repercussions: politically, it reinforced the discourse of resistance and rejection of settlements; humanly, it left a lasting trauma in Palestinian and Lebanese collective memory; and internationally, it exposed the impotence of international law and the double standards of the global system.

Keywords : Sabra and Shatila; 1982; Lebanese Civil War; Palestine Liberation Organization; Israel; Radical Axis; International Law; Collective Memory.